World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

الخطة الاستراتيجية: المشروع 3

مشاورة غير رسمية

السياق العالمي

في وقت الأزمات، لا يزال التزام البرنامج بالقضاء على الجوع ثابتا

1- يسعى **البرنامج** إلى عالم خال من الجوع، حيث يمكن للجميع الوصول إلى الأغذية المغذية التي يحتاجون إليها بما يضمن لهم حياة صحية ومنتجة. وتتمثل المهمة الأساسية التي تقود عمل المنظمة في دعم الأشخاص المتضررين من الأزمات والنزاعات، من أجل، درء المجاعة والمعاناة، تماشيا مع المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

2- ولأكثر من 60 عاما، عمل **البرنامج** على تحقيق ذلك من خلال توفير الأغذية والمساعدة التغذوية للفئات الأكثر ضعفا، إلى جانب دعم قدرة الأشخاص على تأمين الغذاء لأنفسهم وأسرهم، وتعزيز قدرات الحكومات على تحديد الحلول المستدامة للتصدي للجوع وسوء التغذية وتوسيع نطاقها.

3- واليوم، لا يزال **البرنامج** ملتزما أكثر من أي وقت مضى بالقضاء على الجوع على مستوى العالم. ومع ذلك، وفي الوقت الذي يجري فيه إعداد هذه الخطة الاستراتيجية، لا تزال الاحتياجات العالمية مرتفعة، بينما يواجه الأمن الغذائي والمجتمع الإنساني أزمة تمويل لم يسبق لها مثيل. وتقلص الجهات المانحة الرئيسية مساعداتها، مما يؤثر على **البرنامج** وشركائه في منظومة الأمم المتحدة. كما تأثرت المنظمات غير الحكومية التي يعمل معها **البرنامج** لتقديم المساعدة تأثرا شديدا.

4- وحتى الآن في عام 2025، انخفض تمويل **البرنامج** بنسبة 40 في المائة تقريبا مقارنة بمبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي الذي تم جمعه في عام 2024، وهو أقل بكثير من مبلغ 14.2 مليار دولار أمريكي الذي تم جمعه في عام 2022. ويتوقع **البرنامج** استمرار انخفاض مستويات التمويل في السنوات المقبلة. وقد أجرت المكاتب القطرية تخفيضات كبيرة في عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة وفي الحصص الغذائية المقدمة. وواجه **البرنامج** أيضا تخفيضات التمويل هذه من خلال وضع تدابير صارمة لتحقيق الكفاءة في التكاليف، واستعراض حضوره العالمي، وتقليص قوته العاملة.

5- وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية استجابة **البرنامج** للتحديات الجذرية التي تواجه المنظمة والمجتمع الإنساني، حيث توضح طريقة زيادة تركيز **البرنامج** وتكامله في هذا المشهد العالمي الجديد.

الإطار 1: خطة مركزة ومحددة الأولويات ومتكاملة

ليتمكن **البرنامج** من مواكبة التحديات الراهنة، ولكي يكون مهيأ للمستقبل، يتعين عليه التطور من خلال تحقيق الجودة بدلا من الكمّية، والحد من اعتماد الأشخاص والبلدان على الدعم المتكرر، والاستفادة من الشراكات لزيادة الكفاءة والأثر. وبمعنى آخر، *تحقيق نتائج أفضل بموارد أقل*.

وعليه:

- ✓ تتضمن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029 ثلاث حصائل استراتيجية متكاملة، مقارنة بالخمس التي تضمنتها الخطة السابقة.
- ✓ تعطي الخطة الاستراتيجية الأولوية لتلبية الاحتياجات العاجلة، بالاستفادة من الميزة النسبية **للبرنامج** في سلاسل الإمداد وفي حالات الطوارئ (الحصيلة الاستراتيجية 1).
- ✓ سيعمل **البرنامج** على تقليل الاحتياجات الإنسانية، من خلال تعزيز برمجته المتعلقة بالقدرة على الصمود في المواقع المعرضة لانعدام الأمن الغذائي الممتد (الحصيلة الاستراتيجية 2).
- ✓ سيؤدي عمل **البرنامج** مع الشركاء والحكومات (الحصيلة الاستراتيجية 3) إلى تعزيز القدرات والنظم الوطنية التي تصل إلى الفئات الأكثر ضعفا وسيولّد وفورات وكفاءات على نطاق المنظومة.
- ✓ وتؤكد هذه الخطة الاستراتيجية على جهود **البرنامج** في مجالي إضفاء الطابع المحلي والضمان، تماشيا مع سياسة إضفاء الطابع المحلي وإطار الضمان العالمي.

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالأرقام

6- نعيش في عصر يشهد وفرة غير مسبوقة. حيث لم يشهد العالم قط هذا القدر من الثروات أو من الأغذية المنتجة. وقد تخطى الناتج المحلي الإجمالي العالمي 111 ترليون دولار أمريكي في عام 2024، بينما ينتج العالم سعرات حرارية كافية لإطعام 10 مليارات شخص.[1]

7- وفي الوقت نفسه، يعاني ما يقدر بنحو 319 مليون شخص في جميع أنحاء العالم من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي أكثر من ضعف العدد قبل جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2019 (كوفيد-19). ويواجه 44.4 مليون شخص في 47 بلدا مخاطر مباشرة على حياتهم وسبل كسب عيشهم.[2] ويواجه 1.9 مليون شخص، وهو رقم قياسي، مستوى كارثيا من الجوع، أي ما يزيد على ضعف العدد المسجل في عام 2023.[3] ولأول مرة على الإطلاق، هناك مجاعتان تحدثان بشكل متزامن في قطاع غزة وفي السودان.

8- ويستهلك واحد من كل 12 شخصا حول العالم – أي ما يصل إلى 720 مليون شخص – بصورة منتظمة سعرات حرارية غير كافية للحفاظ على حياة نشطة. ويسجّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المزمن أعلى معدلاته في أفريقيا ولا يزال آخذا في الارتفاع، بينما تضم آسيا أكثر من نصف سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية. وتتأثر النساء والأشخاص ذوو الإعاقة على نحو غير متناسب، حيث تؤدي أوجه الحرمان الاجتماعي المتداخلة إلى تفاقم الضعف. وتقلصت فجوة الأمن الغذائي بين النساء والرجال على مستوى العالم بين عامي 2021 و2023، لكنها زادت مرة أخرى في عام 2024، حيث أن معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي لا تزال أعلى بين النساء مقارنة بالرجال، على مستوى العالم وفي جميع الأقاليم. وتشير التوقعات إلى أن 512 مليون شخص سيعانون من الجوع المزمن بحلول نهاية هذا العقد.[4]

---

[1] مجموعة البنك الدولي. *مؤشر الناتج المحلي الإجمالي* (تم الاطلاع عليه في 25 أغسطس/آب 2025). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2023. *الكتاب الإحصائي السنوي* .

[2] **البرنامج**. 2025. *تحديث منتصف العام للآفاق العالمية* ***للبرنامج*** *لعام 2025 – يونيو/حزيران 2025*.

[3] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2025*.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، و**البرنامج**، ومنظمة الصحة العالمية. 2025. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025. التصدي لارتفاع تضخم أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية*.

9- وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، لا يزال الهزال يؤثر في 43 مليون طفل دون سن الخامسة، بينما يعاني 152 مليون طفل من التقزّم. ويعجز أكثر من ثلث سكان العالم عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي.[5] وفي الوقت نفسه، يمثل العبء المزدوج لسوء التغذية — أي التزامن بين نقص التغذية وفرطها — مشكلة متنامية في الكثير من البلدان، ويخلّف آثارا اجتماعية واقتصادية جسيمة.[6]

العوامل المحركة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

10- يشهد العالم اليوم نزاعات أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، ويؤدي ازدياد عدد النزاعات الصغيرة إلى زيادة مخاطر اندلاع نزاعات كبرى.[7] ويشكل النزاع وانعدام الأمن العاملين المحركين الرئيسيين للجوع لدى نحو نصف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى العالم.[8] ويمكن أن يلحق النزاع دمارا بجميع جوانب النظم الغذائية؛ كما أنه يعيق جهود تخفيف حدة المعاناة ويفضي إلى النزوح.

11- وقد ازداد عدد اللاجئين والنازحين داخليا وغيرهم ممن أجبروا على الفرار بسبب النزاع والعنف كل عام لأكثر من عقد من الزمن ليصل إلى 123.2 مليون شخص في نهاية عام 2024،[9] نزح 73.5 مليون شخص منهم داخليا. كما تزيد الصدمات الاقتصادية والمناخية أيضا من النزوح القسري والهجرة. وارتفع عدد حركات النزوح الناجمة عن الكوارث إلى مستويات استثنائية بلغت 45.8 مليون حركة في عام 2024، أي ما يعادل تقريبا ضعف المتوسط السنوي المسجل في العقد الماضي. وتسببت العواصف والفيضانات في 97 في المائة من النزوح. وبحلول نهاية عام 2024، كان 9.8 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي بسبب الكوارث، أي أكثر بنسبة 29 في المائة مقارنة بالعام السابق.[10] ويندرج الأشخاص النازحون قسرا - الذين غالبا ما تكون حقوقهم ووصولهم إلى الوظائف والأراضي والخدمات الأساسية محدودة - ضمن الفئات الأشدّ عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

12- وعلى المستوى العالمي، ارتفعت درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما أدى إلى ارتفاع وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها وزيادة حدة تقلب الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر.[11] وكما لوحظ في مختلف المنابر الحكومية الدولية، فإن هذه الصدمات وعوامل الإجهاد المرتبطة بالمناخ تؤثر أثرا مباشرا على غلة المحاصيل وخصوبة التربة والثروة الحيوانية والبنية التحتية لتجهيز الأغذية وتوزيعها، من بين عوامل أخرى. وجنبا إلى جنب مع التدهور البيئي، تزيد الظواهر الجوية المتطرفة ضعف الأشخاص الذين يعتمد غذاؤهم وسبل كسب عيشهم على النظم الإيكولوجية المتضررة، وهي تعد بالفعل المحرك الرئيسي للجوع بالنسبة لواحد من كل ثلاثة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[12] وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي موجات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات والكوارث الأخرى إلى تفاقم النزاعات واقتلاع الأشخاص من أرضهم. وترتبط نسبة 10 في المائة من الهجرة العالمية بالعجز المائي.[13]

13- وفي الوقت الحالي، يؤثر تدهور الأراضي المدفوع في المقام الأول بالرعي الجائر والممارسات الزراعية السيئة وإزالة الغابات على 15 في المائة من إجمالي الأراضي في العالم.[14] وفي أفريقيا، تعاني 65 في المائة من الأراضي المنتجة من التدهور.

---

[5] *المرجع نفسه.*

[6] اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. 2024. *تكلفة العبء الثنائي لسوء التغذية: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في ثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية.*

[7] معهد الاقتصاد والسلام. 2024. *أكبر عدد من البلدان التي دخلت في نزاعات منذ الحرب العالمية الثانية.*

[8] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025.*

[9] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2025. *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2024.*

[10] مركز رصد النزوح الداخلي. 2025. *التقرير العالمي عن النزوح الداخلي في عام 2025.*

[11] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. 2025. *التحديث العالمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن حالة المناخ السنوية إلى العقدية (2025-2029).*

[12] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025.*

[13] *بوابة بيانات مركز رصد النزوح الداخلي* (تم الاطلاع عليه في 29 أبريل/نيسان 2025)؛ البنك الدولي. 2021. *السير مع التيار: دور المياه في حركة الهجرة العالمية*. موضوع رئيسي.

[14] مرفق البيئة العالمي. *تدهور الأرض* (تم الاطلاع عليه في 26 أغسطس/آب 2025).

وعندما يقترن هذا التدهور بالظواهر الجوية المتطرفة فإنه يعرض ملايين إضافية من الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي والفقر المتفاقم.[15]

14- وتشكل الصدمات الاقتصادية العوامل المحركة للجوع لدى واحد من كل خمسة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد – ولا تزال الاقتصادات ترزح تحت ضغوط شديدة.[16] وأثناء الصدمات الاقتصادية، تتجه الأسر إلى خيارات غذائية ذات قيمة صحية أقل، مما يؤدي إلى انخفاض المغذيات التي تتناولها. ويخلف ذلك آثارا فورية على الصحة والبقاء على قيد الحياة وآثارا طويلة الأجل على الصحة والتنمية. وفي كثير من الأماكن، تنذر وتيرة النمو الاقتصادي البطيئة، واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية، وعبء الدين العام المرتفع، بدفع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي نحو الأزمات.

15- والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية آخذة في الازدياد. ويعد التمييز وانعدام المساواة عاملين محركين رئيسيين لانعدام الأمن الغذائي، كونهما يحدان بشكل منهجي من إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص بالنسبة للأشخاص الأكثر تهميشا. ولا تزال معدلات الفقر أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في الكثير من أفقر البلدان – مما يمثل اتجاها معاكسا لمسار التعافي العالمي. ويتركز الفقر المدقع بشكل متزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.[17] كما تزداد الفوارق في مستويات التنمية البشرية بين البلدان.[18] ويعيش ما يصل إلى 3.3 مليار شخص في بلدان يتجاوز فيها الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفائدة الإنفاق على التعليم أو الصحة.[19]

البيئة التشغيلية

16- يشهد النظام العالمي حالة من التغير المستمر، تتسم بتزايد المنافسة وعدم الاستقرار والتجزؤ.[20] ومع تزايد اعتبار الأدوات والمؤسسات المتعددة الأطراف عاجزة عن حل التحديات الراهنة،[21] يواجه النظام أزمة ثقة ومصداقية وشرعية.[22] وقد أدت الأزمة إلى تسريع إصلاح الأمم المتحدة، الذي يسعى إلى جعل المؤسسات العالمية أكثر شرعية وإنصافا وفعالية بهدف استعادة أهمية المنظومة المتعددة الأطراف.[23]

17- وفي خضم التعاون المتعثر، تواجه العمليات الإنسانية بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد، تتسم باستمرار المعوّقات أمام وصول المساعدات الإنسانية وتزايد مخاطر الحماية.[24] ويجري تقويض القانون الإنساني الدولي بشكل متكرر، ويُستخدم التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.[25] فقد قتل ما مجموعه 384 من عمال الإغاثة في عام 2024، أي ما يزيد على ضعف المتوسط خلال السنوات الثلاث السابقة، مما يؤكد على أهمية الاستجابة الاستباقية للتعقيدات التشغيلية المتزايدة.[26]

18- ومع تركيز الحكومات على الأولويات المحلية والجغرافية الاستراتيجية، انخفضت المساعدات الدولية بنسبة 9 في المائة في عام 2024، بعد خمس سنوات متتالية من النمو.[27] وتشير التوقعات إلى انخفاض إضافي بنسبة تتراوح بين 9 و17 في المائة

---

[15] منظمة الأغذية والزراعة. 2021. *استعراض إصلاح الغابات والمناطق الطبيعية في أفريقيا لعام 2021*.

[16] [16] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

[17] البنك الدولي. 2024. *تقرير الفقر والازدهار والكوكب 2024: مسارات الخروج من الأزمة المتعددة الأوجه*.

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2024. *تقرير التنمية البشرية 2023-2024: الخروج من المأزق: صورة التعاون في عالم الاستقطاب*.

[19] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2024. *عالم من الديون. عبء متزايد على الازدهار العالمي*.

[20] S. Singh. 2023. *15 اتجاها عالميا في عام 2024*. Forbes؛ The Economist. 2022. *الحقبة الجيوسياسية الجديدة*.

[21] الأمين العام للأمم المتحدة. 2024. *كلمة الأمين العام في الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل*؛ H. Ur Rehman Mayar. 2023. *تعددية الأطراف في عصر الأزمات - أين مكان البلدان التي وصلت إلى مرحلة الميل الأخير من التنمية؟* Colombia University SIPA Blog؛ L. Gruszczynski، M. Menkes، V. Bilkova وP. Farah (محررون). 2022. *أزمة النظام القانوني المتعدد الأطراف. الأسباب والديناميات والآثار*.

[22] U. Salma Bava. 2022. *التعددية المتنازع عليها وأزمة التعاون*. مؤسسة الدراسات التقدمية الأوروبية.

[23] الأمين العام للأمم المتحدة. 2024. *كلمة الأمين العام في الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل*.

[24] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. *التقرير السنوي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2023*.

[25] The Lancet. 2024. *استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب يجب أن يتوقف*. The Lancet، المجلد 403، العدد 10434، الصفحة 1309.

[26] *قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة* (موقع شبكي، تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2025).

[27] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2025. *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية. توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2025 والمدى القريب*.

في عام 2025 واحتمال حدوث انخفاض إضافي في السنوات المقبلة.[28] وبدأ التمويل الإنساني بالفعل في الانكماش في عام 2023، عندما فشلت تغطية النداءات المنسقة بين الوكالات في بلوغ نسبة 50 في المائة لأول مرة في التاريخ؛[29] وظل تمويل النداءات منخفضا في عام 2024.[30] وقد ينخفض التمويل المخصّص لقطاع الأغذية في المجال الإنساني بما يصل إلى 45 في المائة في عام 2025.[31] وفي الوقت نفسه، توجَّه تسعة من كل عشرة دولارات من متطلبات النداءات إلى الأزمات الممتدة.[32]

19- وللذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأخرى إمكانات إحداث ثورة في التنمية، وتحويل الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة والحصول على التمويل.[33] بيد أن التكنولوجيا يمكن أيضا أن تقوض الميزة التنافسية للاقتصادات التي تعتمد على العمالة المنخفضة التكلفة، وقد تكرس التحيز الثقافي. ويمكن أن تفاقم الفجوات الرقمية المستمرة عدم المساواة، وتَحرم البلدان الأفقر من جني ثمار التكنولوجيا.[34] ولا يستطيع الوصول إلى الإنترنت سوى شخص واحد من كل أربعة أشخاص في البلدان المنخفضة الدخل.[35] ومع ذلك، فإن بإمكان الذكاء الاصطناعي أن يدعم جهود التنمية، على سبيل المثال من خلال التنبؤ بالطلب على الأغذية في المناطق المعرضة للكوارث، في حين يمكن للتكنولوجيات الأخرى، مثل سلسلة الكتل، أن تعزز إمكانية تتبع المساعدة، مما من شأنه أن يضمن وصول المعونة إلى المحتاجين من دون أن تتعرض للفقد أو تغيير المسار.

استشراف المستقبل

20- إلى جانب العوامل الدينامية المحركة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، تشكل الاتجاهات الديموغرافية أيضا آفاق **البرنامج**. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مليار نسمة إلى مليارين في السنوات الثلاثين المقبلة.[36] ونظرا لأن الفئة السكانية في سن العمل هي الأسرع نموا، يمكن لتلك البلدان تحقيق عائد ديموغرافي - وهي فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي – إذا تمت تهيئة العدد الكافي من فرص العمل الجديدة.[37] غير أن الأتمتة قد تؤدي إلى قلب نماذج النمو الاقتصادي التقليدية رأسا على عقب، مما سيزيد من البطالة ويحول دون تهيئة فرص العمل ذات النوعية الجيدة.[38]كما أن التوسع الحضري يمضي بوتيرة سريعة،[39] وتُسجَّل أسرع وتيرة له في أفريقيا.[40]

21- وفي حين تعيد الاتجاهات الكاسحة تشكيل العالم، يسلط تحليل الاستشراف الاستراتيجي الضوء على ثلاثة تحديات مستقبلية رئيسية محتملة قد تواجه **البرنامج**. أولا، قد يؤدي تزايد حجم وتعقيد الأزمات والنزاعات - بالتزامن مع انخفاض كبير في التمويل، واستمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العوائق البيروقراطية والقيود المتعمدة،

---

[28] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2025. *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية. توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2025 والمدى القريب*. معهد الاقتصاد والسلام. 2025. *المساعدة الإنمائية الرسمية: التوترات الجيوسياسية والقيود الاقتصادية والأولويات المتغيرة*.

[29] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. *لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي في عام 2024 تحديث منتصف العام*.

[30] *العمل الإنساني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية* (تم الاطلاع عليه في 24 يونيو/حزيران 2025).

[31] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

[32] المبادرات الإنمائية. 2024. *تقصير؟ التمويل الإنساني والإصلاح*.

[33] Qimiao Fan وChristine Zhenwei Qiang. 2024. *تغيير الموازين: الأثر المزدوج للذكاء الاصطناعي على الدول النامية*. مدونات البنك الدولي.

[34] *المرجع نفسه*.

[35] الاتحاد الدولي للاتصالات. *السلسلة الزمنية لبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعالم، بحسب المناطق الجغرافية، وبحسب المناطق الحضرية/الريفية، وبحسب مستوى التنمية، للمؤشرات التالية (2005-2023)*. (مجموعة البيانات، تم الاطلاع عليها في 6 يناير/كانون الثاني 2025).

[36] صندوق النقد الدولي. 2024. *بناء القوة العاملة المستقبلية: التعليم والفرص والعائد الديموغرافي لأفريقيا*. في التوقعات الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – انتعاش فاتر ومكلف.

[37] صندوق النقد الدولي. 2024. *الوقت يمر: مواجهة التحدي الملح لخلق فرص عمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*. في التوقعات الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – الإصلاحات وسط توقعات كبيرة.

[38] Y. Liu، H. C. Boy، S. Khurana، وA. Sinha. 2023. *الذكاء الاصطناعي: إمكانات ثورية وشكوك ضخمة*. من البنك الدولي. 2024. تقرير عن التقدم والاتجاهات الرقمية 2023. Q. Fan وC. Zhenwei Qiang. 2024. *تغيير الموازين: التأثير المزدوج للذكاء الاصطناعي على الدول النامية*. مدونات البنك الدولي؛ Y. Liu and C. Zhenwei Qiang. 2024. *هل يكون الذكاء الاصطناعي التوليدي سببا في صعوبة العثور على وظائف جيدة؟* مدونات البنك الدولي.

[39] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. 2019. *آفاق التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2018*.

[40] المركز الأفريقي لإحداث التحول الاقتصادي. 2021. *تقرير التحول الأفريقي لعام 2021*.

إلى جعل **البرنامج** أقل تجهيزا للاستجابة. وقد تتشابك العوامل المحركة للاحتياجات الإنسانية بشكل متزايد، وقد تصبح الأزمات أكثر استعصاء على التنبؤ.

22- وثانيا، يمكن للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والتوسع الحضري السريع تقليص أهمية ميزة **البرنامج** في مجالات تقديم الأغذية والخدمات اللوجستية التقليدية. وقد يتغير شكل الضعف بالنظر إلى أن نمو السكان الضعفاء في المناطق الحضرية والطفرة في أعداد الشباب يحملان في طياتهما خطر البطالة الجماعية من جهة وفرص الابتكار وريادة الأعمال من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن للطفرة في عدد الجهات الفاعلة الصغيرة والمبتكرة والسريعة التحرك التي تمتلك تكنولوجيا متطورة أن تؤدي إلى إحداث تحوّل في نماذج المساعدة الغذائية من خلال قدرتها على الاستجابة بسرعة للبيئات التشغيلية الجديدة.

23- وثالثا، قد يتدنى قبول الحكومات المضيفة للمساعدة الدولية، في سعي هذه الحكومات إلى تجنب التأثيرات الخارجية أو الاعتماد على الغير. ومع تزايد اضطلاع البلدان المستفيدة من البرامج بدور محوري كشريكة استراتيجية وممولة رئيسية، فإنها تقدم نُهجا مختلفة يمكن أن تشكل تحديات للاستجابة الإنسانية القائمة على المبادئ وطريقة تقديم المساعدة الإنمائية حاليا.

المشهد العالمي للمساعدات الغذائية

استجابة الأمم المتحدة للأزمة [عنصر نائب]

24- تهدف مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام إلى تحديث الأمم المتحدة وتعزيزها، مما من شأنه أن يجعل المنظومة أكثر كفاءة وشفافية واستجابة للتحديات السريعة التطور. ويساهم **البرنامج** بنشاط في مسارات عمل مبادرة الأمم المتحدة 80، بما في ذلك من خلال مجموعة العمل الإنساني لمسار العمل المتعلق بالتغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج.

25- وفي مارس/آذار 2025، أطلق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ "عملية إعادة ضبط العمل الإنساني"، بهدف إعادة تصور العمليات الإنسانية. وترتكز عملية إعادة الضبط على ثلاث أولويات: تقديم استجابة فعالة للأزمات بموارد محدودة؛ وإعادة النظر في كيفية تنظيم العمل الإنساني؛ ونقل السلطة بحيث تكون أقرب إلى القادة المحليين والمجتمعات المحلية المتضررة. وأعطت عملية إعادة الضبط الأولوية على الفور لثمانية بلدان من أجل الانتقال من هيكل التنسيق الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خلال عام 2025. وتمخضت عملية إعادة الضبط أيضا عن زيادة تركيز احتياجات وخطط الاستجابة الإنسانية. ويشارك **البرنامج** بدور نشط في عملية إعادة الضبط من خلال دوره في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتتواءم هذه الخطة الاستراتيجية مع الأولويات الأساسية للمبادرة.

26- ويلتزم **البرنامج** بتيسير التنفيذ العالمي لكل من مبادرة الأمم المتحدة 80 وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني. وأعد **البرنامج** مقترحات تحويلية صممت بهدف إفادة منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين. وستُقدم المقترحات إلى الدول الأعضاء وقد جرى تحديدها في إطار الحصيلة 3 (الفقرة 92).

أولويات أصحاب المصلحة الرئيسيين وجهودهم

27- يضع **البرنامج** الأشخاص المحتاجين في صميم عمله. وأثناء المشاورات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، سلط الأشخاص الذين يدعمهم **البرنامج** الضوء على عدد من التحديات التي تحول دون استقلالهم، بما في ذلك النزاعات وانعدام الأمن، ومحدودية فرص سبل كسب العيش، وضعف فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية، وارتفاع أسعار الأغذية. ودعوا **البرنامج** إلى أن يعمل في الأجل القصير على توسيع نطاق تغطيته، وتحسين استهدافه، وزيادة قيم التحويل أو الحصص الغذائية التي يوفرها، وتوفير أغذية أكثر تنوعا. واستشرافا للمستقبل، أكدوا على رغبتهم في الاعتماد على الذات، حيث سلطوا الضوء على أهمية التدريب المهني والوصول إلى فرص العمل، ورغبتهم في تعزيز التعاون بين **البرنامج** والجهات الفاعلة المحلية لدعم الحلول الدائمة لانعدام الأمن الغذائي.[41]

[41] ملاحظة: وفقا للمشاورات الشخصية مع أكثر من 500 1 شخص في 12 بلدا واستقصاء عبر الإنترنت أجاب عليه 000 4 شخص من 15 بلدا.

28- تأتي الحكومات الوطنية في طليعة أصحاب المصلحة المؤسسيين بالنسبة **للبرنامج**. وفي السنوات الأخيرة، دمج ما لا يقل عن سبعة بلدان يعمل فيها **البرنامج** السيادة الغذائية في دساتيرها وقوانينها. وفي بعض البلدان، تتخذ السلطات الوطنية موقفا أكثر حزما إزاء صياغة وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل الإنساني. ويدعم **البرنامج** الحكومات في تصميم وتنفيذ وإدامة برامج الأمن الغذائي والتغذية التي تتواءم مع الأولويات الوطنية. وقد انضم ما مجموعه 63 بلدا من البلدان المستفيدة من برامج **البرنامج** إلى تحالف الوجبات المدرسية، حيث التزمت بضمان توفير الوجبات المدرسية إلى جميع الأطفال، وقامت 62 منها بتكريس هذا الالتزام في القانون.

29- وتعتبر كيانات الأمم المتحدة منظمات شريكة رئيسية **للبرنامج**. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخبرة التقنية والتوجيه السياساتي الذي يدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية. ويخضع إطارها الاستراتيجي للفترة 2022-2031 حاليا لاستعراض الحوكمة والموافقة. ويتعاون **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق بشأن تحليل الأمن الغذائي، لا سيما في دعم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والبرامج التي تساعد مجتمعات المزارعين والمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما يستفيد **البرنامج** أيضا من العمل المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يساعد على تشكيل المعايير والممارسات العالمية.

30- ويستثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة الصغيرة النطاق ويعزز التنمية الريفية الشاملة. وهو حاليا في طور إعداد إطاره الاستراتيجي للفترة 2025-2031. ويقيم **البرنامج** شراكات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجالات التغذية والبرامج المدرسية والحماية الاجتماعية.

31- وفي السياقات الإنسانية، يشارك **البرنامج** بنشاط مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أجل ضمان تنسيق تخطيط المساعدات وتحديد أولوياتها وتقديمها في المناطق المتأثرة بالأزمات.

32- ولا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية شريكة متعاونة أساسية **للبرنامج**، وهي تقود العمليات الميدانية والمشاركة المجتمعية. ويتعاون **البرنامج** مع أكثر من 1 000 منظمة غير حكومية – 85 في المائة منها جهات فاعلة محلية – مما يعزز قدراته المحلية وتخصصه القطاعي في برامج الأمن الغذائي والتغذية.[42] ويشكل قرب الجهات الفاعلة المحلية من السكان المتضررين، إلى جانب معرفتها العميقة بالسياقات المحلية، أهمية حاسمة في تحسين الوصول إلى المناطق الضعيفة وتعزيز حسن توقيت الاستجابة الإنسانية وملاءمتها وجودتها بشكل عام.

33- وتُعدّ المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية شريكة ذات دور متزايد الأهمية بالنسبة **للبرنامج**. حيث إنها تعمل على توسيع نطاق الدعم المالي والتقني في مجالات الأمن الغذائي، والتغذية، والقدرة على الصمود في وجه المناخ، والحماية الاجتماعية. وفي عام 2022، شارك البنك الدولي ورئاسة مجموعة الدول السبع في إطلاق التحالف العالمي للأمن الغذائي، الذي طور لوحة بيانات عالمية للأمن الغذائي والتغذوي.[43] وفي العام نفسه، قدم صندوق النقد الدولي "نافذة مواجهة صدمة الغذاء" التي صُممت لدعم الجهود الدولية الأوسع لمعالجة أزمة الغذاء العالمية.[44] وهذه المشاركة المتزايدة في الأمن الغذائي العالمي تفتح المجال أمام المزيد من الفرص للشراكات الثلاثية لدعم المبادرات التي تقودها الحكومات.

34- ويمثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي أُطلق في عام 2024، جهدا متجددا متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة للتصدي لأسباب الحرمان. ويؤدي العمل مع التحالف العالمي إلى إيجاد فرص جديدة **للبرنامج** لسد الاحتياجات الطارئة على الأجل القصير من خلال الاستراتيجيات طويلة الأجل المتعلقة بالقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية.

---

[42] "تقرير الأداء السنوي لعام 2022" الملحق الثامن (WFP/EB.A/2023/4-A/Rev.1).

[43] التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي. 2022. الموقع الشبكي للوحة البيانات العالمية للأمن الغذائي والتغذوي.

[44] صندوق النقد الدولي. 2023. *استعراض تجربة نافذة مواجهة صدمة الغذاء في إطار أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع*.

35- وتسعى الحكومات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس إلى توفير مساهمات محددة وطنيا للمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ.[45]ودعم **البرنامج** جهود التكيف التي تبذلها الحكومات في عدد متزايد من البلدان.

36- وتؤدي الهيئات الأكاديمية الشريكة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وجهات تقديم الخدمات، دورا متناميا في تشكيل الاتجاه التشغيلي والاستراتيجي **للبرنامج**. ويستند اهتمامها بالعمل مع قطاع العمل الإنساني إلى ما يوفره من فرص للوصول إلى أسواق جديدة، والمساهمة في مشروعات عالية الأثر تتواءم مع أهدافها التجارية، وفي الوقت نفسه دعم التقدم نحو تحقيق أهداف الأثر الاجتماعي.

البرنامج في عالم متغير

التحولات الأخيرة في عمليات البرنامج

37- مع تزايد طول أمد الأزمات وتداخلها، سعى **البرنامج** إلى تحديد ومواصلة إدماج مسارات للانتقال بين تلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود، مع دعم النظم الوطنية أو التحوّل إليها حيثما أمكن. وقد دفع تقليص التمويل **البرنامج** إلى السعي لتحقيق نتائج أفضل بموارد أقل. وشمل ذلك الوصول إلى عدد أقل من الأشخاص بمساعدات أعلى جودة وأكثر جدوى؛ وتصميم البرامج ومواءمتها بما يتماشى بشكل أوثق مع قدرات **البرنامج** ومواطن قوته؛ بالإضافة إلى إدماج أدوار الحكومات والشركاء الآخرين وقدراتهم وخططهم وتمكينها.

38- وتعمل النظم الوطنية على تمكين الاستجابات للأزمات على نطاق واسع بحيث تقلل من الاعتماد على المساعدة الخارجية. واكتسب تعزيز النظم الوطنية مزيدا من الأهمية في **البرنامج**. وتغطي نظم الحماية الاجتماعية الوطنية نطاقا واسعا – 4.7 مليار شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل – ولا تزال التغطية تتسع،[46] مما يمكّن **البرنامج** من تحسين الأمن الغذائي والتغذية لمليارات الأشخاص، من خلال توفير الدعم التقني للحكومات والتنفيذ نيابة عنها. كما إن العائدات الاقتصادية على الاستثمارات في تعزيز النظم كبيرة، حيث تصل إلى 35 دولارا أمريكيا مقابل كل دولار يُستثمر في حالة الوجبات المدرسية.[47]ويظل **البرنامج** ملتزما بانتقال برامج الوجبات المدرسية إلى الملكية الوطنية والملكية المحلية: لقد خفّض **البرنامج** التنفيذ المباشر لهذه البرامج في البلدان المتوسطة الدخل بحوالي 50 في المائة منذ عام 2013.

إطار سياسات البرنامج

39- على مر السنوات الأخيرة، اعتمد **البرنامج** أو قام بتحديث سياسات برامجية وشاملة رئيسية تمكّن المنظمة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية. ويعد إطار سياسات **البرنامج** ملائما ومناسب التوقيت ومستجيبا لمشهد التعاون والبرامج المتغيّر. وتقدم الفقرات التالية أمثلة على كيفية معالجة الثغرات السياساتية التي جرى تحديدها مسبقا بفعالية.

40- ويؤكد إطار سياسات **البرنامج** الأوسع على الأهمية التي توليها المنظمة إلى قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات الإنسانية. ويواصل **البرنامج** تكييف هذا الإطار وتعزيزه لمواجهة التحديات الناجمة عن حالات الطوارئ المتزايدة التعقيد.

41- ويجدد تحديث سياسة القدرة على الصمود[48] لعام 2024 التزام **البرنامج** بتعزيز القدرة على الصمود كوسيلة لتمكين الأشخاص من إدارة الأزمات بشكل أفضل، والحد في نهاية المطاف من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأجل الطويل. ومن خلال العمل في إطار شراكات مع الحكومات والشركاء، يعزز **البرنامج** قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم على الاستعداد للصدمات وعوامل الإجهاد، وتوقعها، واستيعابها، والتعافي منها، والتكيف معها والتحول في مواجهتها.

---

[45] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

[46] البنك الدولي. 2025. *تقرير حالة الحماية الاجتماعية لعام 2025: تحدي المليارات شخص*.

[47] S. Verguet وآخرون. 2020. *القيمة الاقتصادية الأوسع لبرامج التغذية المدرسية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: تقدير العائدات المتعددة القطاعات للصحة العامة ورأس المال البشري والحماية الاجتماعية والاقتصاد المحلي*.في *Frontiers in Public Health*.

[48] **البرنامج**. 2024. *تحديث سياسة القدرة على الصمود*.

42- وفي عام 2023، اعتمد **البرنامج** السياسة بشأن النقد[49] استنادا إلى تراكم الأدلة على فعالية وكفاءة المساعدة القائمة على النقد والمساعدة القائمة على السوق، فضلا عن خبرة **البرنامج** بوصفه أكبر جهة إنسانية تقدم المساعدة النقدية. وتشير الأدلة إلى الفوائد الفريدة التي ينطوي عليها النقد والتي يمكن أن تساعد الأشخاص على كسر الحلقة المفرغة للفقر والضعف، وتعود بآثار مضاعفة على الاقتصادات المحلية. ولا يزال استخدام التحويلات القائمة على النقد والتركيز تحديدا على توجيه النقد من خلال المرأة بوصفه السبيل الأفضل لتلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة، من أكثر طرائق المساعدة شمولا وكرامة وكفاءة من حيث التكلفة لكل من برامج الإغاثة والقدرة على الصمود. ويوفر هذا النهج فرصة إضافية لتحقيق الأثر الطويل الأجل من خلال دعم النساء في إنشاء حسابات مصرفية وحسابات عبر الأجهزة المحمولة بأمان.

43- وأعاد تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022[50] تأكيد الأهمية الحاسمة لتعزيز النظم الوطنية لمعالجة العوامل المحركة الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشدد السياسة المحدثة على أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تقديم الخدمات إلى السكان بما يضمن قدرتهم على تلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية. وتولي تدخلات **البرنامج** الأولوية للملكية الوطنية، والمرونة والاستجابة للاحتياجات المحلية، وتقدم الدعم التقني المستهدف الذي يعزز النظم وييسر تسليم مسؤولية برامج **البرنامج** إلى المؤسسات الوطنية ودون الوطنية.

44- ويُستكمل تعزيز القدرات القطرية بسياسة إضفاء الطابع المحلي التي اعتمدت في عام 2025،[51] والتي تهدف إلى تغيير الطريقة التي يصمم ويقدَّم بها عمل **البرنامج** لتوفير دعم أفضل للجهود المبذولة بقيادة محلية بما يستجيب لاحتياجات الأشخاص المحتاجين وأولوياتهم. وتقر السياسة بأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تؤدي دور المستجيبين الأوائل، وكذلك الجهات الفاعلة التي تعمل في مرحلة الميل الأخير لتقديم المساعدة في أوقات الأزمات، وأن تقليل آثار الصدمات المتعددة المتغيرات إلى أدنى حد والتعافي منها يبدآن وينتهيان بالقدرات المحلية.

45- وبالإضافة إلى السياسات المشار إليها أعلاه، تظهر الخطة الاستراتيجية التزام **البرنامج** المستمر بالمجموعة الكاملة من السياسات والاستراتيجيات التي توجه عمل المنظمة، وخصوصا السياسات[52] المتعلقة بالعوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي،[53] والمبادئ الإنسانية، والحصائل الاستراتيجية،[54] والأولويات الشاملة،[55] والعوامل التمكينية،[56] والحوكمة المؤسسية. ولتمكين التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية، سيواصل **البرنامج** تعزيز إطار السياسات الخاص به وتحديثه.

رؤى مستمدة من الاستعراضات والتقييمات الرئيسية

46- أقر تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بحدوث تحوّلات استراتيجية مهمة في رؤية **البرنامج** الاستراتيجية ونهجه، بما في ذلك توضيح أكبر لطموحات **البرنامج** في خطط "إنقاذ الأرواح" و"تغيير الحياة". بيد أنه تبين أن نطاق الخطة واسع جدا بحيث يعجز عن توجيه عملية تحديد أولويات التدخلات على المستوى القطري. كما سلط التقييم الضوء على الحاجة إلى تحديد أفضل للميزة النسبية **للبرنامج**، بما يتجاوز قدراته الواضحة على الاستجابة لحالات الطوارئ. كما أن التقسيم دون المستوى الأمثل للعمل بين المقر والمكاتب الإقليمية، والاعتماد على التمويل المخصص والقصير الأجل، والنُهج القائمة على المعاملات في الشراكات، والعمليات الداخلية المفرطة التعقيد، أعاقت أيضا كفاءة **البرنامج** وفعاليته.

---

[49] **البرنامج**. 2023. *سياسة النقد*.

[50] **البرنامج**. 2022. *سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة*.

[51] **البرنامج**. 2025. سياسة إضفاء الطابع المحلي.

[52] قائمة السياسات هذه ليست شاملة. وهي تشمل السياسات الصادرة منذ عام 2020 فقط.

[53] **البرنامج**. 2024. *تحديث سياسة تغير المناخ*. **البرنامج**. 2022. *سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين*.

[54] **البرنامج**. 2024. *سياسة الوجبات المدرسية*. **البرنامج**. 2023. *سياسة الطيران في **البرنامج***.

[55] **البرنامج**. 2020. *سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة*. **البرنامج**. 2017. *سياسة التغذية*

[56] ***البرنامج***. *2021. سياسة شؤون العاملين*. **البرنامج**. 2015. *سياسة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*. **البرنامج**. 2021. *السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد*. **البرنامج**. 2022. *سياسة **البرنامج** بشأن التقييم*.

47- وأكد تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2024[57] ضرورة أن يحدد **البرنامج** ولايته المزدوجة ويعرضها بوضوح في سياق الموارد المخفضة، بما في ذلك الكيفية التي يخطط بها لإدماج برامج الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود. ولمواصلة الوصول إلى الأشخاص الضعفاء، سيتعين على **البرنامج** تعزيز التعاون مع الحكومات والشركاء للحفاظ على تمويله لمن هم في حاجة ماسّة وإمكانية الوصول إليهم، ولا سيّما في حالات النزاع التي تتسم باستقطاب شديد. ومن المهم أيضا أن يعالج **البرنامج** الشواغل المتعلقة بتحريف مسار المعونة والالتزام بالمبادئ الإنسانية وأن يشارك في مناقشات مفتوحة مع الجهات المانحة بشأن تحمل المخاطر.

48- وأثنت التقييمات المستقلة[58] على سرعة تحرك **البرنامج** وقدرته على توسيع نطاق عملياته في حالات الأزمات، وهي أحد مواطن القوة الأساسية في ظل المخاطر المستمرة، حتى في السياقات المستقرة. كما أنها أشارت إلى تحسن تكامل الاستجابة الإنسانية والتدخلات التي تركز على التنمية، والجهود القوية التي يبذلها **البرنامج** لضمان حسن التوقيت والكفاءة من حيث التكلفة. بيد أن التقييمات شددت أيضا على ضرورة زيادة الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ وضمان اتباع النهج المستندة إلى الأدلة إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات، بما يضمن شمول جميع الفئات السكانية الضعيفة. كما أن جهود تعزيز القدرات تستلزم نهجا أكثر استراتيجية وتوجها نحو النظم. وفي ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على وجه الخصوص، أوصى تقرير تجميعي للتقييمات[59] بأن يبين **البرنامج** بوضوح الأساس المنطقي لحضوره ولعرض برامجه من حيث بناء النظم والقدرات الوطنية. كما أوصى كذلك بأن يقوم **البرنامج** بإيضاح وإيصال استراتيجياته المتعلقة بتسليم المسؤولية والانتقال، وأن يحدد، عند الاقتضاء، مسار الخروج من العمليات.

49- ولقد وجهت النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها الاستعراضات والتقييمات هذه الخطة الاستراتيجية وشكلتها، ولا تزال تُعالج مباشرة من خلال صياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها، بما في ذلك الخطط الاستراتيجية القطرية.

مكانة البرنامج ومزاياه النسبية

رؤية البرنامج وتموضعه

50- يلتزم **البرنامج** بالجهود العالمية للقضاء على الجوع. ويؤكد **البرنامج** مجددا دوره بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الأطر الحكومية الدولية المتفق عليها، مثل أهداف التنمية المستدامة، مع الحكومات التي لديها خطط للقيام بذلك.

51- وفي السياق الحالي للأزمات والقيود المفروضة على الموارد، على **البرنامج** أن يسعى إلى تعزيز سرعته في التحرك. وسيتعين على **البرنامج** أكثر من أي وقت مضى أن يتوقع التغيرات في البيئة التشغيلية ويتكيف معها ويستجيب لها. ويتطلب ذلك من المنظمة أن تكون مستعدة لتوسيع نطاق عملياتها بسرعة عندما تنشب الأزمات، وأيضا تقليص حضورها عند اللزوم، من خلال نقل برامجها إلى الشركاء أو تسليم مسؤوليتها إلى الحكومات. وسيعمل **البرنامج** بصورة متزايدة على تطبيق منظور النظم الغذائية على نطاق برامجه، مما من شأنه أن يشجع المشتريات المحلية، ويعزز حصائل التغذية، ويدعم النُهج المتكاملة، حتى في البيئات الضعيفة المتأثرة بالنزاعات.

52- وفي الفترة 2026-2029، سيركز **البرنامج** جهوده في المجال الذي يتفوق فيه: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة في السياقات الهشة وسياقات حالات الطوارئ، على نطاق واسع، ووضع احتياجات الأشخاص المتضررين – ولا سيما الأكثر عرضة للمخاطر – في صلب جميع القرارات المتعلقة بالبرامج. وستظل تلبية الاحتياجات الملحة على رأس أولويات المنظمة، ومع ذلك، يدرك **البرنامج** أنه لا يستطيع تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى الأشخاص أنفسهم عاما بعد عام. ولذلك، سيشجع على تحقيق قدر أكبر من التكامل بين تدخلاته المتعلقة بحالات الطوارئ والقدرة على الصمود من أجل تقديم مجموعة

---

[57] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2024. *تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف **للبرنامج***.

[58] **البرنامج**. *تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية*. **البرنامج**. 2024. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ*. **البرنامج**. 2024. *تقييم استجابة **البرنامج** الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا للفترة 2018-2023*. **البرنامج**. 2024. *تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج***.

[59] **البرنامج**. 2025. *تقرير تجميعي عن عمل **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024)*.

متماسكة من البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات، وتقلل من الاحتياجات الإنسانية في الأجل القريب من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات، وتدعم قدرات الحكومات المحلية.

53- ولا يزال الاستهداف وتحديد الأولويات في صميم ولاية **البرنامج**، وسيؤديان دورا محوريا أكبر في هذه الخطة الاستراتيجية. ويقر **البرنامج** بأن حجم الاحتياجات في الوقت الحالي، إلى جانب التخفيضات غير المسبوقة في التمويل، يتطلب اعتماد نهج قائم على المبادئ وشفاف ومستند إلى الأدلة إزاء تحديد ومساعدة الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وعلى المستوى العالمي، يعزز **البرنامج** نظمه بهدف توجيه التخصيص الفعال للموارد غير المخصصة، بما يضمن إعطاء الأولوية إلى الأزمات الأشد حدة والأكثر تهديدا للحياة. وعلى المستوى المجتمعي والمستوى الأسري، تبين توجيهات **البرنامج** المحدثة بشأن تحديد الأولويات الخيارات الموحدة لتحقيق التوازن بين عمق المساعدة ونطاقها. وفي السياقات التي يفوق فيها حجم الاحتياجات الماسة الموارد المتاحة، سيشارك **البرنامج** في حوار جماعي مع الحكومات والشركاء والجهات المانحة من أجل تحديد العتبات الدنيا للتغطية وتحديد المسارات البديلة للمساعدة.

54- وعلى المستوى القطري، سيضمن **البرنامج** مواءمة خططه الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية. ولا يزال **البرنامج** ملتزما بالتعاون بين الوكالات وسيواصل قيادة المجموعات الإنسانية، أو المشاركة في قيادتها.

المزايا النسبية المستهدفة

55- في السياقات الهشة، غالبا ما يدعم الحضور الميداني العميق **للبرنامج** المجتمع الإنساني بأسره. وسيستثمر **البرنامج** في الحفاظ على ميزته النسبية في سلاسل الإمداد، والاستجابة لحالات الطوارئ والتنفيذ. و**البرنامج** رائد في جمع البيانات في الوقت الفعلي وتحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية، وتوجيه الجهود المبذولة لتحديد المتطلبات التشغيلية، وتقديم البيانات إلى الشركاء، بما في ذلك نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويتمتع **البرنامج** بقدرة فريدة على الربط بين أعمال الاستجابة في حالات الطوارئ وتعزيز النُظم، وهو ما يتيح له بناء قدرات النظم الحكومية الوطنية في السياقات الهشة حيث يعمل، وتعزيزها والحفاظ عليها.

56- وفي السياقات الانتقالية، تكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في الجمع بين تنفيذ البرامج التي تدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، مثل استصلاح الأراضي المتدهورة وتحسين البنية التحتية المجتمعية، وبين دعم الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تعزيز النظم الخاصة بها. وتستفيد هذه البرامج من الشراكات والعلاقات التي يقيمها **البرنامج** للاستجابة لحالات الطوارئ، وعلى قدرة المنظمة على التنقل بين البرامج الإنسانية وبرامج القدرة على الصمود على نطاق واسع.

57- وفي السياقات الأكثر استقرارا، تكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في الاستفادة من خبرته في دعم برامج الحكومات والشركاء. وتعتبر برامج الوجبات المدرسية أحد مجالات القوة لدى **البرنامج**؛ فعلى مدى العقدين الماضيين، تطورت برامج الوجبات المدرسية التي يقدمها **البرنامج** بحيث أصبحت واحدة من أكثر مجالات عمله نضجا واستنادا إلى الأدلة. ويكمن مجال القوة الآخر لدى **البرنامج** في دعم الحكومات في تحسين استعدادها للصدمات والاستجابة لها، أو في تفعيل البرامج الوطنية، مثل برامج التحويلات النقدية التي تستخدم خبرة **البرنامج**.

58- وفي المجالات التي تقع خارج نطاق الميزة النسبية **للبرنامج**، ستعمل المنظمة مع الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة الأخرى للاستفادة من خبراتها وقدراتها. وبناء على ذلك، فإن هذه الخطة الاستراتيجية تقلل من التركيز على العمل في مجالات الطاقة، والثروة الحيوانية، وإنتاج الأغذية (البذور والأدوات والأسمدة) والتعليم الرقمي، ومبادرات مصايد الأسماك، والمشروعات الهندسية، وتطوير البرمجيات للحكومات. وقد تستمر الحاجة إلى هذه الأنشطة التي تحظى بتركيز أقل عندما تُدمج في الاستراتيجيات الوطنية التي يدعمها **البرنامج**، أو عندما تخفض تكلفة برامج **البرنامج**. وسيقلل **البرنامج** أيضا التركيز على المشروعات الصغيرة النطاق، حيث إن ميزته النسبية تكمن في العمل على نطاق واسع.

استراتيجية تسليم المسؤولية

59- يتمثل الهدف الشامل **للبرنامج** في القضاء على الجوع. وبناء على ذلك، سيعمل **البرنامج** على ضمان ألا تؤدي برامجه إلى الاعتماد على المساعدات وسيركز على تنفيذ البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات، أو التي يمكن تسليم المسؤولية عنها إلى الحكومات المضيفة. وسيدعم **البرنامج** أيضا البرامج الحكومية من خلال المساعدة التقنية التي تبني القدرات. وتماشيا مع التزامه بإضفاء الطابع المحلي، سيعمل **البرنامج** على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية، مثل المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص، بهدف تمكينها من الاضطلاع بدور ريادي بينما يعمل **البرنامج** على نحو متزايد كجهة داعمة فقط. وسيتواصل تحديد استراتيجيات التسليم الخاصة بكل بلد في الخطط الاستراتيجية القطرية.

60- وسينظر **البرنامج** بعناية في حضوره القطري للتركيز على الاحتياجات الأشد حدة في أكثر السياقات هشاشة، بما في ذلك الأزمات الممتدة، أو الصدمات المتكررة، أو وجود الأشخاص النازحين قسرا. وبسبب انخفاض التمويل، فإن **البرنامج** في صدد دراسة نوع الحضور الخاص به لضمان أن يكون الأكثر ملاءمة من المنظور التشغيلي والاستراتيجي. ويتضمن ذلك التحليل معايير تتعلق باحتياجات الأمن الغذائي والتغذية داخل البلد، وقدرات البلد على الاستجابة، وأهمية عمليات **البرنامج** وأثرها، وتوقعات التمويل المستقبلية، بما في ذلك من الحكومات المضيفة. وقد تزداد الحالات التي يغطي فيها ممثلو **البرنامج** أكثر من بلد واحد، ويتحول فيها المزيد من العمليات إلى مكاتب متعددة الأقطار. وفي نهاية المطاف، قد يختار **البرنامج**، بالتشاور مع الحكومة المضيفة، سحب حضوره تدريجيا من بلد ما.

الحصائل الاستراتيجية

61- تنص هذه الخطة الاستراتيجية على ثلاث حصائل مركزة ومحددة الأولويات ومتكاملة. تتعلق الحصيلة الاستراتيجية 1 بتلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص الذي يواجهون الأزمات، في حين تركز الحصيلة الاستراتيجية 2 على بناء الاعتماد على الذات لدى المجتمعات المحلية التي عانت من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتبيّن الحصيلة الاستراتيجية 3 عمل **البرنامج** في مساعدة الحكومات على بناء أو تعزيز برامجها في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وفي تقديم الخدمات للشركاء.

الحصيلة الاستراتيجية 1: فعالية الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ

62- سيقدم **البرنامج** عمليات في حالات الطوارئ تكون سريعة، وقائمة على المبادئ وقابلة للتطوير لإنقاذ الأرواح ودرء المجاعة. ويدرك **البرنامج** أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد ومنع المجاعة يتطلبان مزيجا من تدخلات الاستجابة التقنية والبرامجية لحالات الطوارئ، والدعوة الرفيعة المستوى، والدبلوماسية الإنسانية. وتتيح الدبلوماسية الإنسانية **للبرنامج** تأمين الوصول الآمن والمستمر إلى المساعدات الإنسانية وتوفير الحيز الآمن والمستدام للعمل، فضلا عن الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية وأمنية للأزمات الإنسانية. والنطاق الذي تغطيه عمليات **البرنامج**، وخبرته التقنية وقدرته على تقديم المساعدة على نطاق واسع، حتى في أصعب السياقات، تتيح له أن يحتل مكانة رائدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية، في حين أن حضوره الميداني العميق ومعرفته يجعلان منه أيضا صوتا قويا للعمل من أجل منع المجاعة والقضاء عليها.

63- وتعطي جهود **البرنامج** للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها الأولوية لتعزيز جودة البرامج، بحيث يتم تقديم المساعدات الغذائية والتغذوية للأشخاص المناسبين، في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة، إلى جانب ضمان حماية الأشخاص المتضررين وحفظ كرامتهم، واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية. إن التزام المنظمة بالجودة يعني أن **البرنامج** يسعى إلى تقليل عدد الأشخاص الذين يساعدهم من خلال إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتقديم المساعدة الكافية، بما يضمن عدم انخفاض التحويلات إلى ما دون المستويات المطلوبة للبقاء على قيد الحياة أو التعافي، وأن يكون محتوى الحصص الغذائية، في حالة المساعدات العينية، كافيا من الناحية التغذوية. وستسترشد هذه القرارات بالبيانات التي تعكس احتياجات الأشخاص واستراتيجيات التأقلم.

64- ويسعى **البرنامج** إلى تقديم المساعدة بطريقة وقائية، ومحددة السياق، وقائمة على المبادئ، ومراعية لظروف النزاع، بما يلبّي الاحتياجات والأولويات والتجارب المختلفة للنساء والرجال، والبنات والأولاد الذين يعمل معهم، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

65- ويستفيد **البرنامج** بشكل متزايد من التكنولوجيا وينفذ أساليب أكثر سرعة لناحية الحركة وابتكارا في عملياته، مثل استخدام التسجيل الذاتي للوصول إلى المستفيدين، بما في ذلك في حالة عدم وجود شريك متعاون أو مقدم خدمات مالية. ويعمل **البرنامج** على تعزيز التكامل التشغيلي للاستهداف والتسجيل من أجل تيسير تدفق المعلومات بسلاسة طوال دورة البرامج، حتى في سياقات الطوارئ العالية الدينامية. ويستخدم **البرنامج** أيضا الحلول الرقمية لاتخاذ قرارات تتعلق بسلسلة الإمداد للوصول بتصميم عملياته إلى المستوى الأمثل وزيادة الكفاءة. وتكتسب البيانات والتحليلات أهمية حاسمة بالنسبة إلى قدرة **البرنامج** على فهم الاحتياجات المتنوعة، ومواطن الضعف، والأسواق، والسياق والمساعدة على إرشاد القرارات بشأن من يجب استهدافهم وكيفية استهدافهم وإعطائهم الأولوية، ونوع المساعدة التي يجب تقديمها بالطريقة الأنسب.

66- وفي حالات الطوارئ، يسعى **البرنامج** إلى تحسين نوعية برامجه من خلال توفير استجابة برامجية متكاملة تلبي الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة، وتحد من المخاطر وتعزز التماسك الاجتماعي، وتدعم القدرات الوطنية والمحلية، وترسي الأسس للتعافي المبكر والقدرة على الصمود والانتقال إلى التدخلات التي تقودها الجهات الفاعلة الإنمائية أو الحكومات. وجرى تصميم المساعدات الغذائية العامة، التي تقدم من خلال التحويلات القائمة على النقد أو التحويلات العينية بحسب الاحتياجات، وأداء السوق الوظيفي، والموارد المتاحة بهدف إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية. وعند الاقتضاء، يمكن توجيه هذه التحويلات من خلال النظم الوطنية، على سبيل المثال من خلال استخدام السجلات الحكومية.

67- ويُمكِّن الاستعداد لحالات الطوارئ **البرنامج** وغيره من الاستجابة بشكل أسرع، وأكثر فعالية، وأكثر كفاءة من حيث التكلفة. وتشمل أعمال الاستعداد التي يقوم بها **البرنامج** التخطيط القائم على الوعي بالمخاطر للطوارئ، والتخزين المسبق للأغذية والمواد الأساسية الأخرى، واتفاقات الاستعداد مع الشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات. وتساعد هذه الجهود في ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المتضررين حيثما ومتى تشتد الحاجة إليها.

68- ومع تعرض أعداد متزايدة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لظواهر جوية متطرفة ومتكررة يمكن التنبؤ بها في أغلب الأحيان، فإن الإنذار المبكر، والعمل الاستباقي قبل الصدمات، والعمل المبكر بعد الصدمات مباشرة، ستساعد على إنقاذ الأرواح، وادخار الوقت والمال، ولا سيما في البيئات الهشة. ويمكن أن يحقق كل دولار يستثمر في العمل الاستباقي عائدا يصل إلى 7 دولارات أمريكية في شكل خسائر تم تجنبها وفوائد إضافية.[60] ويعد التنسيق على نطاق جميع الجهات الفاعلة والمواءمة مع الأطر المملوكة وطنيا أمرا بالغ الأهمية للعمل الاستباقي الفعال. وسيواصل **البرنامج**، بالشراكة مع الآخرين، الاستفادة من بيانات وتحليلات الإنذار المبكر لتوقيت تقديم المساعدة والمعلومات إلى المجتمعات المحلية الضعيفة *قبل* حدوث ظاهرة جوية متطرفة، وستدعم المنظمة الحكومات للقيام بالأمر نفسه. وسيواصل **البرنامج** جمع الأدلة عن أكثر أشكال العمل الاستباقي فعالية، والاستفادة من تحليلات البيانات، وأدوات التنبؤ، والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتعزيز تخطيط السيناريوهات والاستعداد لها.

69- وتولي الاستجابة التغذوية في حالات الطوارئ في **البرنامج** الأولوية لمعالجة الهزال ونقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال الصغار، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لدعم الهدف العام المتمثل في خفض معدل الوفيات. ويعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة بشأن الهزال، بما في ذلك وضع الوقاية في صميم برامج التغذية للأطفال الصغار، والحوامل والمرضعات من النساء، وربط الأسر التي يعاني أطفالها ونساؤها من سوء التغذية ببرامج الإغاثة الأوسع نطاقا التي يقدمها **البرنامج** وشركاؤه. وسيواصل **البرنامج** دوره القيادي في إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل، من خلال التنسيق الوثيق مع اليونيسف والسلطات الوطنية والعاملين الصحيين المجتمعيين لتحقيق أقصى قدر من التغطية والكفاءة والأثر على استمرار الرعاية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

70- وكثيرا ما يواجه اللاجئون، والعائدون، والنازحون داخليا، والمهاجرون الضعفاء، وغيرهم من الأشخاص النازحين مواطن ضعف مختلفة ومتفاقمة تزيد من انعدام أمنهم الغذائي والتغذوي وتحد من فرص حصولهم على الخدمات الوطنية، والأراضي وفرص العمل. ولا تهدف عمليات **البرنامج** في سياقات النزوح إلى تلبية الاحتياجات العاجلة ومعالجة فجوات الحماية فحسب،

[60] منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **والبرنامج**. 2025. *إنقاذ الأرواح، وادخار الوقت والمال – أدلة من العمل الاستباقي*.

بل أيضا إلى دعم التقدم نحو إيجاد حلول مستدامة، بما في ذلك تسجيل اللاجئين في النظم والبرامج الوطنية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين.

71- ولتخفيف ضغط الطلبات على النظام الإنساني، سيضاعف **البرنامج** جهوده لضمان تقديم المساعدة في إطار برامجه الخاصة بنية واضحة للإسهام في تحسين النظم الوطنية، من خلال دعم الحلول ذات القيادة المحلية، والجهات الفاعلة المحلية، وآليات المساعدة المجتمعية، على أن يتم كل ذلك بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك مواءمة العمليات مع البرامج الوطنية، ووضع نماذج نهج مبتكرة لتصميم البرامج وتنفيذها، والتخطيط للانتقال إلى البرامج الوطنية.

72- ولتجنب الاعتماد على المساعدة الإنسانية، سيهدف **البرنامج** إلى العمل مع المجتمعات المحلية والشركاء من أجل إدخال أنشطة القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمات، في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الصدمة. وتتضمن الحصيلة الاستراتيجية 2 المزيد من التفاصيل.

الإطار 2: الدعم الذي يقدمه البرنامج إلى السكان النازحين

يشكل السكان النازحون، بمن فيهم اللاجئون والعائدون والنازحون داخليا والمهاجرون الضعفاء مجموعات ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى **البرنامج**، نظرا إلى كونهم عرضة لانعدام الأمن الغذائي بشكل غير متناسب. وفي عام 2025، يعتزم **البرنامج** تقديم الدعم إلى ما يزيد على 25 مليون من النازحين قسرا والمهاجرين الضعفاء. وسيستفيد **البرنامج** من حضوره التشغيلي وخبرته في مجال التقييم لتطوير برمجة قائمة على الأدلة ودعم جهود الدعوة الوطنية والعالمية. وسيصمم **البرنامج** المساعدة بطريقة مراعية لظروف النزاعات وسيتبع نهجا محدد السياق ويركز على الأشخاص لتكييفه مع الاحتياجات المحددة للسكان النازحين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

وفي حين أن المعونة ضرورية في الفترة التي تلي النزوح مباشرة، فإن المساعدة الإنسانية ليست حلا طويل الأجل للأشخاص النازحين. وبالتالي، فإن **البرنامج** يهدف إلى تنفيذ برامج متكاملة تعزز الحلول الدائمة من البداية بينما يعمل على تلبية الاحتياجات العاجلة. وسيواصل **البرنامج** العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما لضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية منسقة وفعالة ومناسبة التوقيت. وستعمل المنظمة كذلك مع الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الحلول تماشيا مع الالتزامات الواردة في مذكرة التفاهم العالمية بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج**، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (والالتزامات المحددة بهذا الواردة في المنتدى العالمي للاجئين)، والاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وخطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي.

الحصيلة الاستراتيجية 2: تقليل الاحتياجات وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات

73- لتخفيف الاحتياجات الإنسانية المستقبلية وتفاديها – والتقليل من الاعتماد على المساعدة في نهاية المطاف - سينتهز **البرنامج** كل فرصة ممكنة، حتى في خضم الأزمات، لتعزيز القدرة على الصمود. وإلى جانب الحفاظ على أولوية التركيز على الاستجابة لحالات الطوارئ، سيصمم **البرنامج** برامج تساعد على استدامة الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب تمكين المجتمعات المعرضة للخطر من تحمل الصدمات والتعافي منها بشكل أفضل – وهو أمر بالغ الأهمية في سياق يتسم بتزايد حدة الصدمات وعوامل الإجهاد وتشابك الأزمات.

74- وسيركز عمل **البرنامج** المتعلق بالقدرة على الصمود على المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد الممتد أو المتكرر الحدوث، مع إعطاء الأولوية للأشخاص الذين يتأثر أمنهم الغذائي وتغذيتهم أكثر من غيرهم بالصدمات، بمن فيهم النساء والبنات والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية. والتزاما بتوصيات التقييم ذات الصلة، سيستهدف **البرنامج** كذلك المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح – بمن في ذلك اللاجئون والنازحون داخليا والمجتمعات المضيفة – في برامج القدرة على الصمود الخاصة به.

75- وسيعمل **البرنامج** من أجل الوصول إلى وضع حيث يكون الأشخاص الذين كانوا يعتمدون في السابق على المساعدة الإنسانية قادرين على تلبية احتياجاتهم، وذلك بفضل الدعم المقدم من خلال برامج **البرنامج**. وسينفذ **البرنامج** برامج القدرة على الصمود المتكاملة القابلة لتوسيع النطاق، مع تنسيق تدخلاته وتنفيذها على مراحل لربط الاستجابة للأزمات وجهود بناء القدرة على الصمود وانتقال الأنشطة إلى أصحاب المصلحة الإنمائيين على الأجل الطويل، مع الإقرار بأن الحكومات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز القدرة على الصمود. ومن شأن تنسيق الإجراءات على مستوى الفرد والمجتمع والنظم أن يُحدث التغيير الدائم، إلى جانب دعم الجهود التي تعزز التماسك الاجتماعي. وتعد برامج الوجبات المدرسية وشبكات الأمان الوطنية الأخرى أدوات مهمة لربط برامج القدرة على الصمود بالنظم الوطنية.

76- وسيقيم **البرنامج** شراكة مع الآخرين من أجل تعزيز استصلاح الأراضي والممارسات التجديدية، وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية للحفاظ على رأس المال المادي والطبيعي الذي يدعم سبل كسب العيش. وسيعمل **البرنامج** على تدابير التكيف، مثل خدمات معلومات الأحوال الجوية التي تدعم الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والبنات، والنازحين داخليا وغيرهم من الفئات المحرومة.

77- وسيعتمد **البرنامج** على النُهج المجتمعية الشاملة التي تبني الثقة وتعزز التماسك الاجتماعي، وتشجع الوصول الأكثر إنصافا. وتقوم هذه النهج على إشراك جميع المستفيدين، والمجتمعات المجاورة بحسب الاقتضاء، عند العمل مع النازحين داخليا واللاجئين. وقد ثبت أن هذه الأنشطة، عندما جرى تنفيذها على نطاق واسع، تزيد من القدرة على الصمود وتقلل الاحتياجات الإنسانية الطويلة الأجل.[61] وسيعزز **البرنامج** أيضا النظم الحكومية، مثلا من خلال جلب خبراته للمساعدة على دمج المخاطر المناخية في سياسات الأمن الغذائي الوطنية.

78- وكجزء من مجموعات التدابير المتكاملة لتعزيز القدرة على الصمود أو التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيزود **البرنامج** المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالأدوات اللازمة لمواجهة عوامل الإجهاد والصدمات الموسمية بشكل أفضل. وسيعمل أيضا مع الحكومات، والشركاء والمجتمعات المحلية لتقديم خدمات المعلومات عن الطقس والمناخ التي تساعد المزارعين على اتخاذ قرارات مستنيرة طوال موسم الزراعة، مما يعزز التكيف.

79- وفي المجتمعات المحلية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي الممتد أو المتكرر، سيعمل **البرنامج** على الاستفادة من البرمجة في مجال القدرة على الصمود لتحسين حصائل الأنماط الغذائية والتغذية، على سبيل المثال من خلال إدماج الاعتبارات التغذوية بصورة أكثر انتظاما في اختيار الأصول وفي عمله مع الأسواق. وفي إطار عمله مع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية، سيعزز **البرنامج** تقوية الأغذية – وهي طريقة تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة للتصدي للنقص في المغذيات الدقيقة على نطاق واسع – وتجهيز أغذية متنوعة ومأمونة وغنية بالمغذيات وتوزيعها واستهلاكها محليا.

80- وسيستثمر **البرنامج** في المنصات المجتمعية لتنفيذ البرامج التي تمنع سوء التغذية الحاد المعتدل وتتصدى له، بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين للتصدي لهزال الأطفال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال. وستعزز استراتيجيات التواصل للتوعية الاجتماعية استهلاك الغذاء الصحي والمغذي وسيعمل **البرنامج** مع الجهات الفاعلة المحلية من أجل تعزيز الحصائل التغذوية في الأجل الطويل.

81- ويقر **البرنامج** أن بناء القدرة على الصمود يتطلب تمويلا متعدد السنوات، وشراكات طويلة الأجل مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة. وتُبين الدروس المستفادة من صندوق التحوّل لتغيير الحياة أن الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به والمتعدد السنوات يمكن أن يتيح **للبرنامج** إجراء حوارات استراتيجية مع والمؤسسات المالية الحكومية والدولية، مما يساعد على إنشاء مسارات مهمة نحو البرامج المستدامة والقابلة لتوسيع النطاق، وتأمين التعاون الطويل الأجل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة. وسيتطلب تحقيق أثر أكبر تآزرا قويا مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجالات مثل تطوير سلسلة القيمة وإدارة الموارد الطبيعية والإنذار المبكر وإدارة المخاطر.

82- وسيركز **البرنامج** على أعمال القدرة على الصمود التي تحقق أثرا واسع النطاق. وهناك إمكانات كبيرة: تُظهر الأدلة الواردة من حكومة النيجر أنه بفضل المشاركة في برامج القدرة على الصمود المتكاملة التي يديرها **البرنامج** وشركاؤه، لم تعد نسبة 80 في المائة من المجتمعات المحلية التي كانت تعتمد سابقا على الدعم الإنساني بحاجة إلى مساعدة غذائية في عام 2022، على الرغم من تعرض البلد لأشد موجة جفاف خلال عقد من الزمن.[62]

[61] *المرجع نفسه.*

[62] **البرنامج**. 2024. *تقدير الاحتياجات من المساعدة الإنسانية المتجنبة من خلال برنامج القدرة على الصمود المتكامل التابع **للبرنامج** في منطقة الساحل.*

83- وسيعطي **البرنامج** الأولوية للأنشطة التي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة في تحقيق حصائل دائمة تُقاس من حيث انخفاض انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتياجات المساعدة الغذائية الإنسانية. ويستثمر **البرنامج** في جمع الأدلة على مساهماته في تخفيض احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية. وسيشمل ذلك العمل مع شركاء البحوث لوضع مقاييس فضلا عن الاستفادة من الرصد الروتيني **للبرنامج** ونُهجه النوعية، ودراساته المتخصصة، واستعراضاته وتقييماته.

84- ولتعزيز القدرة على الصمود، سيدعم **البرنامج** نقل المعارف، والقدرات والخبرات لدى البلدان وفي ما بينها، وسيستفيد من أوجه التآزر مع القطاع الخاص المحلي ومؤسسات البحوث المحلية. ويتوقع **البرنامج** أيضا أن الحكومات المضيفة ستساهم بشكل متزايد في تمويل برامج القدرة على الصمود التي يقدمها **البرنامج** في بلدانها.

85- ستعمل الخطط الاستراتيجية القطرية على تحديد استراتيجية واضحة لتمويل برامج القدرة على الصمود وانتقالها وتسليم المسؤولية عنها إلى الإدارة المحلية والوطنية. وسيعزز **البرنامج** قدرة الشركاء المحليين وسينسحب تدريجيا حالما تسمح الحالة وقدراتهم بذلك.

الحصيلة الاستراتيجية 3: تمكين برامج الحكومات والشركاء

86- يحتاج العالم، أكثر من أي وقت مضى، إلى خبرة **البرنامج** التشغيلية لدعم الحكومات والشركاء. وفي إطار هذه الخطة الاستراتيجية، سيقوم **البرنامج** بربط جهوده الإنسانية بعمله المتعلق بتعزيز برامج ونظم شبكات الأمان الوطنية بصورة أكثر منهجية وتعمدا. كما سيوفر **البرنامج** الخدمات المشتركة والدعم المصمم خصيصا عند الطلب للحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية.

87- وفي سياق دعمه لبرامج ونظم شبكات الأمان الوطنية، سيركز **البرنامج** على ثلاثة مجالات رئيسية يتمتع فيها بميزة نسبية. وسيدعم الجهود الحكومية الرامية إلى الوصول إلى أكثر الأشخاص ضعفا وتمكينهم؛ ومساعدة الأشخاص على إدارة المخاطر التي يواجهونها من الظواهر الجوية المتطرفة وغيرها من الصدمات؛ والتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

88- وسيدعم **البرنامج** النظراء الحكوميين في تصميم وتنفيذ برامجهم الخاصة بالتحويلات النقدية والعينية لمساعدة الأشخاص على تحمل تكاليف أنماط غذائية صحية، وللمساهمة بشكل إيجابي في النظم الغذائية المحلية والاقتصادات المحلية. وسيساعد **البرنامج** الجهات الفاعلة الحكومية في الحفاظ على استمرارية برامجها وتكييفها في حالات الكوارث والاضطرابات الأخرى، مما يعزز الروابط بين السلطات المسؤولة عن إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية. وسيدعم **البرنامج** أيضا إجراء تحسينات في النظم الوطنية التي تدعم هذه البرامج، ضمن مجال خبرته. ويشمل ذلك آليات التنسيق؛ والتمويل والاستراتيجيات والبروتوكولات التشغيلية المعدة مسبقا، والابتكار والحلول الرقمية. وبهذه الطريقة، فإنه يهدف إلى زيادة نطاق الاستجابات الوطنية، وكفاءتها، وفعاليتها واستدامتها.

89- يعد تعزيز شبكات الأمان ونُظم الحماية الاجتماعية الوطنية مكونا أساسيا لاستراتيجية الانتقال في **البرنامج**. وكما تبين في منطقة الساحل وأماكن أخرى، فإنه من الممكن بناء النظم المستجيبة للصدمات حتى في السياقات الهشة. ومع ذلك، فإن سنوات من الخبرة تُظهر أن الانتقال غالبا ما لا يكون عملية خطية. وفي الحالات حيث تكون النظم المحلية معطلة بشدة أو غائبة، سيعمل **البرنامج** مع الشركاء الإنسانيين والإنمائيين الآخرين من أجل سد الفجوات لتمهيد الطريق نحو تحقيق نظم تقودها الحكومات في المستقبل. وفي الحالات حيث توجد نظم وطنية، سيعطي **البرنامج** الأولوية إلى تقديم المساعدات من خلالها، حيثما أمكن، وسيزيد تدريجيا من دوره التمكيني من خلال تقديم الدعم التقني.

90- يمثل **البرنامج** المصدر المرجعي في مجال الوجبات المدرسية على المستوى العالمي، والمصدر الموثوق للمعلومات والخبرة للحكومات والشركاء. وتمثل الوجبات المدرسية أكبر شبكة أمان للأطفال في العالم، حيث تصل إلى أكثر من 418 مليون شخص عبر 176 بلدا؛ وتحصل 99 في المائة من برامج الوجبات المدرسية على تمويل محلي من الحكومات. وفي البلدان المستقرة المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، يضطلع **البرنامج** بشكل أساسي بدور تمكيني، حيث يقدم المساعدة التقنية والسياساتية للحكومات التي تسعى إلى وضع برامج مملوكة وطنيا والحفاظ عليها. وفي السياقات الهشة أو المتأثرة بالأزمات، سيواصل **البرنامج** تقديم الدعم التشغيلي المباشر، بما يضمن الحصول على وجبات مدرسية جيدة النوعية، مع العمل على بناء الأسس

اللازمة للملكية الوطنية في المستقبل. وسيواصل **البرنامج** دعم الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية، بحيث ييسر القيادة الحكومية إلى جانب تعزيز الاقتصادات المحلية والنظم الغذائية.

91- وسيواصل **البرنامج**، بوصفه الجهة المضيفة لأمانة تحالف الوجبات المدرسية، تعزيز الحركة العالمية من خلال تنسيق الجهود عبر البلدان والقطاعات، وتعزيز الالتزام السياسي، ودعم التعاون الشامل والمتعدد القطاعات. ويعني ذلك، بالنسبة **للبرنامج**، الاستمرار في توسيع نطاق التعاون والشراكات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين؛ ومجموعة واسعة من المنظمات الوطنية والمحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

92- وتماشيا مع مبادرتي الأمم المتحدة 80 وإعادة ضبط العمل الإنساني، سيقود **البرنامج** منصة متكاملة لإيصال المساعدات تابعة للأمم المتحدة يمكن للكيانات التي لديها قدرات قوية في سلسلة الإمداد أن تقدم من خلالها الخدمات للآخرين، مما يؤدي إلى توليد الوفورات وتحقيق أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة ككل في مجالات مثل المشتريات المركزية ونقل البضائع والأشخاص إلى نقاط التسليم النهائية وفي مجال التحويلات النقدية، سيعمل **البرنامج** مع الشركاء لضمان جمع البيانات الشخصية للأشخاص واستخدامها بشكل أكثر تبسيطا، وتحسين العمليات الحالية التي تسمح للوكالات بتنسيق المساعدة والتحقق منها وإلغاء ازدواجيتها بشكل أكثر فعالية. والتزم **البرنامج** أيضا بالمشاركة في قيادة الفريق العامل المعني بالاستجابة النقدية. وتعتزم المنظمة العمل مع الآخرين من أجل تعزيز تكامل البيانات والتحليلات لضمان استمرار استرشاد الاستجابات بالبيانات.

93- ومن خلال الخدمات التي صدر بها تكليف مثل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وشبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، يوفر **البرنامج** بنية تحتية موثوقة ويمكن التعويل عليها في الحالات التي لا تكون فيها البدائل التجارية أو الثنائية مجدية. وتتيح الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي تديرها دائرة الطيران التابعة **للبرنامج**، وصول العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية إلى العمليات الميدانية. وبالإضافة إلى خدمات نقل الركاب، يوفر **البرنامج** عمليات نقل جوي للبضائع، وعمليات إنزال جوي، وعمليات إجلاء في حالات الطوارئ على أساس استرداد التكاليف.

94- وأدارت شعبة المشتريات في **البرنامج** مشتريات بقيمة تفوق 1.4 مليار دولار أمريكي في 153 بلدا في عام 2024، وبالتالي، إنها تشكل حجر زاوية في التنفيذ التشغيلي وتحقيق أثر اقتصادي. وسيبني **البرنامج** على هذا الأساس لتوسيع نطاق دعمه للحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف. وستتيح مبادرة الشراكات بين المشتريات الإنسانية والمشتريات العامة تقديم الخدمات المباشرة، وبناء القدرات، وتقديم الدعم الاستشاري لأطر المشتريات العامة.

95- ومع تزايد الأزمات حجما وتعقيدا، يشكل تنسيق اللوجستيات، بما في ذلك من خلال المجموعات، عنصرا أساسيا في هندسة العمل الإنساني. ويقف **البرنامج** على أهبة الاستعداد لتوفير خبرته في اللوجستيات وقيادته في مجال اللوجستيات لمواصلة تعزيز القدرات اللوجستية الجماعية. واعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، يقدم **البرنامج** خدمات سلسلة الإمداد عند الطلب في 44 بلدا، ويدعم الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية في سياقات تتراوح بين الأزمات الممتدة والانتقالات الهشة. ويتمثل طموح **البرنامج**، في ما يتعلق بدعمه للنظم الوطنية، في العمل مع الآخرين لتمكين قدرات الاستجابة السيادية، وتعزيز حصائل الأمن الغذائي الطويلة الأجل.

96- ويتزايد إضفاء الطابع الرقمي على العمليات الإنسانية، مما يتطلب ربط مجتمع الاستجابة بأولئك الذين يتلقون المعونة. ويواصل **البرنامج** تقديم خدمات الاتصالات المشتركة الحيوية في حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ.

97- ومن خلال الاستفادة من بياناته وقدرته التحليلية - بدءا من التقييمات الميدانية والرصد في الوقت شبه الفعلي وصولا إلى التحليلات التنبؤية القائمة على تعلم الآلة والوصول إلى الصور الساتلية - يساعد **البرنامج** على سد الفجوات الحرجة في البيانات. ولدى **البرنامج** علاقة طويلة الأجل مع المؤسسات الوطنية والإقليمية في مجال انعدام الأمن الغذائي الحاد، والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والإطار المنسق، حيث يساهم بالأساليب والأدوات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة الخدمات الإدارية وخدمات البنى التحتية التي تعزز الحكومات والشركاء.

الأولويات الشاملة

98- بغية دعم تحقيق الحصائل الاستراتيجية، تحدد هذه الخطة الاستراتيجية ست أولويات شاملة تشكل مجالات التركيز غير القابلة للتفاوض في برامج **البرنامج**. وتُعد هذه الأولويات إلزامية، وهي تجسد التزام **البرنامج** بجودة البرامج في جميع السياقات التشغيلية. وتُقاس الأولويات الشاملة من خلال إطار النتائج المؤسسية.

تمكين التغذية والأنماط الغذائية الصحية

99- إن التغذية الكافية أمر أساسي للحؤول دون موت الأشخاص في حالات الطوارئ الإنسانية، وتفادي إلحاق ضرر لمدى الحياة بالصحة والتعلم والإنتاجية الاقتصادية. وهي ذات أهمية رئيسية في تلبية الاحتياجات الإنسانية وتقليلها، ولوضع السكان على المسار لتحقيق قدرة أكبر على الصمود.

100- وبالنظر إلى أن التغذية هي مسألة شاملة، فإن **البرنامج** يلتزم بزيادة المساهمة التي يقدمها للوقاية من سوء التغذية وتحسين الأنماط الغذائية إلى أقصى حد – بما في ذلك في مواجهة الصدمات والأزمات. ومن شأن إدماج التغذية على نطاق **البرنامج** لناحية النظم والبرامج والأشخاص، أن يمكن المنظمة من تحقيق أثر أكبر بشكل مباشر ومن خلال الدعم الذي تقدمه إلى الحكومات.

101- وسيستخدم **البرنامج** بشكل منهجي التحليل المرتبط بالتغذية والبرمجة القائمة على الأدلة لدعم الخطط الاستراتيجية القطرية، وتعزيز النظم الوطنية، وإعطاء الأولوية للوصول إلى النساء والمراهقات والأطفال الصغار، وغيرهم من الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية. وسيتمثل أحد الأهداف الأساسية في ضمان الكفاية التغذوية للمساعدة الغذائية والنقدية، مثلا من خلال الدمج المنهجي للأغذية المقواة، ودعم جهود تقوية الأغذية التي تُبذل بقيادة وطنية. كما أن برامج **البرنامج** ستشمل وتدعم التدخلات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي المصممة لتعزيز الوصول إلى أنماط غذائية مغذية وصحية واستهلاكها بشكل مستدام.

102- ولمعالجة الأسباب المتعددة لسوء التغذية، سيتعاون **البرنامج** مع اليونيسف، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والحكومات وغيرها، وسيعمل بشكل مسؤول مع القطاع الخاص.

تمكين النساء والبنات والنهوض بالمساواة

103- يواصل **البرنامج** التزامه بتمكين المرأة والبنات ويُسرّع وتيرة عمله في هذا الصدد، حيث يوسّع نطاق جهوده لإزالة الحواجز التي تعترض تحقيق المساواة للجميع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، أو القيود المفروضة على التنقل، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الجنس، أو العمر، أو الإعاقة، أو العرق، أو الإثنية، أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية. فالأشخاص المهمشون يتأثرون بصورة غير متناسبة بالنزاعات، وعدم الاستقرار البيئي وانعدام الأمن الغذائي.

104- وسيقوم **البرنامج** بتصميم برامج تضمن أن يتم إعداد المساعدة مع الأشخاص المتضررين من الأزمات ومن أجلهم، من خلال إدماج تجاربهم وأولوياتهم والمخاطر التي يتعرضون لها وتفضيلاتهم في العمليات. وسيستثمر **البرنامج** في تعزيز قدرات الموظفين والشركاء في ما يتعلق بالنهج الذي يركز على الأشخاص[63] وسيدعم تمكين المرأة بشكل متعمد ومتسق، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويشمل ذلك ضمان تكوين فهم جيد بشأن الأسباب الجذرية للتمييز والحواجز التي تقف في وجه الحقوق الأساسية، وأن تكون عملية جمع البيانات وتحليلها وتصميم البرامج مراعية للسياق وللديناميات الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى المرأة وتكييف البرامج وفقا لاحتياجاتها، مع الإقرار بأهمية تعزيز الإنصاف في المعاملة والوصول إلى الموارد، والتمثيل وصنع القرار. إن دعم تمكين المرأة يحد من تعرضها وتعرض أسرتها للفقر والعنف والجوع وسوء التغذية.[64]

---

[63] **البرنامج**. 2025. *التدريب على البرمجة التي تركز على الأشخاص | WFPgo*.

[64] Hendricks. 2019. *دور الشمول المالي في دفع التمكين الاقتصادي للمرأة*. مجلة Development in Practice؛ الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2022. *كيف يمكننا البناء على التقدم المحرز في مجال الشمول المالي للمرأة في ظل جائحة كوفيد-19*.

105- ومن شأن المشاركة المنهجية للرجال والأولاد إلى جانب النساء والبنات أن تعزز نُهجا تنهض بالمساواة، بما يضمن فهما أفضل للفوائد المستمدة من تمكين المرأة من حيث تلبية الاحتياجات الغذائية الأسرية، والنهوض بالمجتمعات المحلية وتعزيز نمو المجتمع وازدهاره.

106- وسيسعى **البرنامج** إلى حصول الجميع على الخدمات والدعم. وستشمل الجهود تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المالية، وإزالة الحواجز المادية والهيكلية التي تعيق المساواة. فعلى سبيل المثال، يمكن للتحويلات النقدية الموجهة إلى حسابات النساء الشخصية أن توفر لهن إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لأول مرة وأن تساهم بشكل مجد في شمولهن المالي الرقمي. وسيجري تضمين التكيّف مع العلاقات المعقدة بين الأشخاص استنادا إلى الأعراف الاجتماعية أو ديناميات السلطة أو التقاليد الثقافية أو الممارسات التمييزية في برامج **البرنامج** بهدف دعم تحقيق الأمن الغذائي لجميع أفراد الأسرة.

107- ويشكل النهوض بالمساواة مسؤولية مشتركة. وسيواصل **البرنامج** تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، ومجموعات المجتمع المدني المحلي والوطني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، واللاجئون والنازحون داخليا.

ضمان حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم

108- يدعم **البرنامج** حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم باعتبارهما ركيزتين أساسيتين وغير قابلتين للتفاوض للاستجابة القائمة على المبادئ.[65] ويلتزم **البرنامج** بتقديم المساعدة بطريقة مجدية وآمنة ويمكن الوصول إليها وكريمة ولا تلحق أي ضرر وتضع النساء والبنات في صميم عملياته، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم ترك أحد خلف الركب. ويعتمد **البرنامج** نهجا قائما على الأدلة ومدفوعا بالسياق يدمج اعتبارات الحماية والمساءلة في تحليل الأمن الغذائي وتصميم البرامج وتنفيذها. ويحافظ **البرنامج** على سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو شكل خطير من أشكال سوء السلوك الجنسي ضد الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**، ويتبع نهجا يركز على الضحايا/الناجين في تدابيره المتعلقة بالوقاية والحماية، مما يعزز التزامه تماشيا مع توصيات التقييم الاستراتيجي لعام 2024 للعمل الذي يقوم به في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[66] ويدعم **البرنامج** كذلك عدم التسامح مطلقا مع استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم وإلحاق الأذى بهم، ويضمن أن جميع إجراءاته وقراراته تحترم مصلحة الطفل العليا.

109- ويجري **البرنامج** تحليلا منتظما لتحديد مخاطر الحماية وفهم كيف تتفاعل هذه المخاطر مع انعدام الأمن الغذائي وتتفاقم بسببه. ويسترشد بهذه الجهود في تصميم وتكييف البرامج لضمان وصول المساعدة إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة لها بطريقة آمنة وشاملة وشفافة. وسيقوم **البرنامج** بتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وضمان حصول الجميع على المساعدة بشكل مجد، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والبنات والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان النازحين وغيرهم ممن قد يواجهون تحديات في الوصول إلى الخدمات. وعلاوة على ذلك، سيعزز **البرنامج** جهوده الرامية إلى تعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتصدي لهما والمساءلة بشأنهما.

110- وسيسترشد **البرنامج** بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، بحيث يضمن أن يكون الأفراد والمجتمعات المحلية قادرين على المشاركة بشكل مجد في صنع القرار من خلال مشاركة آرائهم وتفضيلاتهم وأولوياتهم. وسيضمن **البرنامج** إطلاع المجتمعات المحلية بانتظام على عمله وأن تتاح لها فرص الوصول الآمن والشامل والسهل إلى آليات التعقيبات المجتمعية الثنائية الاتجاه، التي تستطيع من خلالها طرح الأسئلة والتعبير عن شواغلها وتقديم مدخلاتها. وسيُسترشد بهذه التعقيبات في تعديل البرامج في الوقت المناسب، مما من شأنه أن يعزز الاستجابة والفعالية وجودة البرامج بشكل عام.

[65] **البرنامج**. 2020. *سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة*.

[66] **البرنامج**. 2024. *التقييم الاستراتيجي لعمل **البرنامج** بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين*.

إدماج الاستدامة البيئية

111- يقوم **البرنامج** بإدماج الممارسات المستدامة بيئيا في صميم عمله.[67] وتلتزم المنظمة التزاما راسخا بالحد من بصمتها البيئية وضمان أن عملياتها تحمي – ولا تلحق الضرر – البيئة والأشخاص والمجتمعات المحلية التي تخدمها. ومن شأن اتباع نهج وهيكل حوكمة أقوى أن يضمن تفعيل السياسة البيئية وتعميم الاستدامة على نطاق **البرنامج**. ومن خلال القيادة بالقدوة، يبين **البرنامج** أن الإشراف البيئي المسؤول والشفاف ليس قابلا للتحقيق وحسب بل هو ضروري في العمل الإنساني.

112- وتشمل جهود **البرنامج** برامجه، وسلاسل إمداده، وخدماته الإدارية، بمشاركة الشركاء والموردين والمجتمعات المحلية. وتشمل المجالات الرئيسية خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين إدارة النفايات، والقضاء على الاستهلاك الذي يؤدي إلى إهدار المياه، وتخفيف تلوث الهواء، وحماية التنوع البيولوجي، تماشيا مع أوليات منظومة الأمم المتحدة. وتشمل المبادرات الحالية شراء سلع غذائية منتجة باستخدام تقنيات منخفضة الأثر أو مستمدة من محاصيل قادرة على تحمل الجفاف، والشراكة مع الموردين لتحسين بصمتهم البيئية، باستخدام الطاقة الشمسية في مرافقهم لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين القدرة على الصمود، وتحسين طرق النقل إلى المستوى الأمثل، وإعادة تدوير النفايات الناتجة عن مواد تغليف الأغذية، والمخازن والمكاتب.

113- وقد أدى تحول عمليات **البرنامج** في مجال المشتريات،[68] الذي يرتكز على تجزئة السوق وإدارة فئات الأغذية والسلع والخدمات، إلى تمكين المنظمة من زيادة تعزيز استراتيجياتها في مجال تدبير المصادر مع التركيز بشكل أكبر على الاستدامة البيئية. وتعد عمليات الشراء المحلية مثالا على جهود **البرنامج** الرامية إلى زيادة الاستدامة وتقليل البصمة البيئية لسلاسل الإمداد.

تضمين المبادئ الإنسانية ومراعاة ظروف النزاع

114- لا يؤدي العنف إلى تفاقم الجوع في العالم فحسب، بل يقوض أيضا قدرة **البرنامج** على الوصول بطريقة آمنة إلى السكان المتضررين. وتشكل المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال التشغيلي المبادئ التوجيهية الأسمى **للبرنامج**، حيث توفر الإطار الأخلاقي لجميع البرامج والعمليات، ولا سيما في حالات الطوارئ، ويتعين الاسترشاد بها في إعداد ما يلزم من عمليات المفاضلة والترتيبات التشغيلية. فالالتزام الواضح والمتسق بهذه المبادئ يمكّن **البرنامج** من بناء الثقة، وإدارة المخاطر وفي نهاية المطاف الوصول المستدام إلى الأشخاص المحتاجين. ولكل بيئة يعمل فيها **البرنامج** ديناميات اجتماعية وسياسية وإثنية وثقافية وتاريخية فريدة لا تؤثر على عمليات **البرنامج** فحسب، بل *تتأثر* أيضا بعمليات **البرنامج**. ويلتزم **البرنامج** باستخدام نهج محدد السياق ومراعٍ لظروف النزاع في عمله. ويتطلب ذلك استخدام فهم للسياقات التي يعمل فيها **البرنامج** وكيفية تفاعلها مع تدخلاته من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر توليد النزاعات أو تفاقمها، أو الوقوع في شرك النزاعات أو الديناميات السياسية أو إحداث أي آثار سلبية على الأشخاص أو البيئة. كما يسعى هذا النهج إلى زيادة الآثار الإيجابية على النزاع إلى أقصى حد ممكن.

115- ويُمكِّن النهج القائم على مراعاة ظروف النزاع **البرنامج** من توقع المستويات المتزايدة لانعدام الأمن الغذائي الناجمة عن النزاعات، والإعداد لها والاستجابة لها على نحو أفضل. كما أنه يدعم التصحيح السريع للمسار عند الحاجة للتقليل إلى أدنى حد من أي ضرر تسببه برامجه أو عملياته، مع التمكين أيضا في الوقت نفسه من تحديد تدخلات الأمن الغذائي المستهدفة الكفيلة بالنهوض بالسلام والتماسك الاجتماعي، ولا سيّما على المستوى المحلي. وكما هو موضح في استراتيجيته لتعميم مراعاة ظروف النزاع لعام 2023، سيواصل **البرنامج** دمج تحليل السياق ومراعاة ظروف النزاع وإدارة المخاطر في برامجه وعملياته، على جميع المستويات، وفي جميع السياقات.[69]

---

[67] "السياسة البيئية" (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1).

[68] "سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية" (WFP/EB.2/2019/4-C).

[69] **البرنامج**. 2023. *استراتيجية **البرنامج** بشأن تعميم مراعاة ظروف النزاع*.

تعزيز إضفاء الطابع المحلي والضمان

116- سيضمن **البرنامج** أن تقود الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشكل متزايد الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، من خلال تقديم الدعم مع الآخرين، بحسب الحاجة. ويمثل هذا الجهد تحولا نوعيا بالنسبة **للبرنامج** يتواءم مع الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية. وبالنسبة إلى **البرنامج**، وسينطوي ذلك على الانتقال التدريجي من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية؛ وتعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية والمنظمات التمثيلية[70] باعتبارها شريكة تقنية في الأمن الغذائي والتغذية؛ وزيادة أدوار رواد الأعمال المحليين والشركات الصغيرة في سلاسل الإمداد والأسواق؛ مما يشجع رصد الأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر على المستويين الوطني والإقليمي؛ وتعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تشكيل السياسات، والعمليات ومنصات التنسيق. وسيواصل **البرنامج** إعطاء الأولوية لعمليات شراء الأغذية على المستويين المحلي والإقليمي، مما يعزز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق المؤسسية.[71]

117- ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز **البرنامج** قدراته ويتبادلها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ليس كجهات وسيطة، بل بوصفها الجهات التي تقود وتمتلك جهود الاستجابة المحلية في نهاية المطاف. وسيعمل **البرنامج** بشكل منهجي في النهج التشاركية والتعاونية مع الأشخاص المتضررين، من خلال السعي للحصول على المدخلات المباشرة في تصميم التدخلات وتنفيذها وتقاسم سلطة اتخاذ القرار. كما ستعمل المنظمة على تيسير التمويل المباشر والمرن للجهات الفاعلة المحلية، في حين تعزز المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر. وسيواصل **البرنامج** تطبيق قيمه الأخلاقية ونظامه القوي لإدارة المخاطر عند العمل مع جميع الشركاء، بمن فيهم الشركاء المحليون، من أجل تخفيف المخاطر، بما في ذلك في ما يتعلق بالحماية والمساءلة والتدليس والفساد والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإساءة استخدام السلطة.

118- وسينهض **البرنامج** بخطة إضفاء الطابع المحلي مع التمسك بالمبادئ الإنسانية ومعايير الضمان العالمية – مع الإشارة إلى أن الأخيرة ستستفيد من إضفاء الطابع المحلي على نطاق أكبر، حيث أن ذلك النهج يساعد على ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المستهدفين. ويلتزم **البرنامج** بتوليد الأدلة على مكاسب الكفاءة والجودة الناتجة عن شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وفي هذ الصدد، سيقيّم **البرنامج** مخاطر توسيع هذه الشراكات مقارنة بعواقب تأخير المشاركة أو تجنبها، أو إثقال كاهل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بمسؤوليات قد لا تكون مستعدة أو مهيئة لاستيعابها.

119- ويلتزم **البرنامج** التزاما راسخا بالحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة موارده. وتوفر تدابير الضمان الأساس لعمليات فعالة وقائمة على المبادئ وشفافة وتدفع إلى إحداث أثر. وهي تضمن استخدام الموارد على نحو مسؤول، ووصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وأن يظهر كل إجراء يتخذه **البرنامج** التزاماته بالمساءلة والحياد والنزاهة، من خلال المشاركة الكاملة للأشخاص والمجتمعات التي يخدمها.

120- ويحدد إطار الضمان العالمي أربعة معايير واضحة في جميع العمليات، ويلتزم المقر العالمي بدعم المكاتب القطري على الوفاء بها. فأولا، يتشاور **البرنامج** مع الأشخاص الذين يساعدهم، ويحترم خصوصيتهم ويضمن أن تساعد أصواتهم في تشكيل الدعم الذي يتلقونه. وثانيا، يعرف **البرنامج** من يتلقى المساعدة ويتحقق بشأن من تلقى المساعدة ومن لم يتلقها، باستخدام التسجيل الرقمي الآمن والمطابقة بعد التوزيع. وثالثا، يضمن **البرنامج** سلامة المساعدة التي يقدمها وإمكانية تتبعها. ورابعا، يحافظ **البرنامج** على استقلاله التشغيلي، ويضمن أن تسترشد القرارات بالمبادئ الإنسانية لا بالمصالح السياسية أو الاقتصادية. وفي الحالات التي يتعذر فيها الوفاء بالمعايير، ستقوم المكاتب القطرية بتسليط الضوء على المخاطر وتصعدها، على المستوى الداخلي ومع الحكومات والشركاء، باتباع الإجراءات المعمول بها.

---

[70] تشمل المنظمات التمثيلية، مثلا، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تقودها نساء.

[71] **البرنامج**. 2019. *سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية*.

عوامل التمكين

121- تتضمن هذه الخطة الاستراتيجية مجموعة من ستة عوامل تمكين – وهي العوامل الضرورية لنجاحها. وتشكل عوامل التمكين هذه مجالات الاستثمار ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة ويتم تتبعها من خلال إطار النتائج المؤسسية.

العاملون

122- يُشكّل العاملون في **البرنامج** محور كل ما تقوم به المنظمة.[72] ومن الأساسي تعزيز القوة العاملة وثقافة مكان العمل في **البرنامج** لتحقيق رسالة المنظمة والتعامل مع عالم يزداد تعقيدا وصعوبة. ويكمن في صميم ذلك واجب الرعاية[73] – مسؤولية مشتركة على نطاق المنظمة تعزز المساءلة والكفاءة والالتزام تجاه القوة العاملة في **البرنامج**. ويهدف إطار واجب الرعاية إلى: زيادة الوعي بالمخاطر، وتعزيز المسؤولية المشتركة عن السلامة والصحة، وإشراك الموظفين في صنع القرارات التي تؤثر على سلامتهم وأمنهم، وإبداء الاحترام لكرامة موظفي **البرنامج**، وضمان بيئة عمل خالية من التمييز والمضايقات (بما في ذلك التحرش الجنسي)، وتقديم الرعاية للأشخاص المتضررين من الأخطار المرتبطة بالعمل، وضمان المساءلة على جميع المستويات. وتهيئ هذه المبادئ مجتمعة بيئة عمل تتسم بالصحة والسلامة والأمن والاحترام والتعاون على نطاق **البرنامج** لجميع الموظفين.

123- ومن أجل خدمة الأشخاص المحتاجين بشكل أفضل، شهد **البرنامج** تحولا كبيرا، لكي يصبح منظمة أصغر حجما وأكثر سرعة لناحية الحركة وأشد تركيزا على البلدان. وتم تبسيط الهياكل، وتوضيح المساءلات، وتوحيد وظائف الدعم. ومن خلال مواءمة مهارات القوة العاملة مع الاحتياجات التنظيمية المتغيرة، يستطيع **البرنامج** إطلاق العنان لميزة استراتيجية حاسمة وتعزيز الكفاءة والفعالية على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك، سيواصل **البرنامج** اتباع التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة والمواءمات الهيكلية على المستويات العالمية والوظيفية والقطرية مسترشدا بالاحتياجات التشغيلية الحالية والمستقبلية. وسيواصل **البرنامج** تركيزه على الاحتفاظ بالموظفين ذوي الأداء العالي والمهرة للحفاظ على الخبرات الحاسمة.

124- وبالاستناد إلى ذلك، سيواصل **البرنامج** الاستثمار في قوة عاملة جاهزة للمستقبل تتسم بالسرعة والأداء العالي والتنوع والقدرة على الصمود، والتمسك بقيمه الأساسية.[74]

الشراكات

125- تشكل الشراكات عوامل تمكينية أساسية تمدّ **البرنامج** بالقدرة على التنفيذ على نطاق واسع، والابتكار، ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع. ويعطي **البرنامج** الأولوية للتعاون التحويلي والمؤثر الذي يُستخدم كأداة استراتيجية للقضاء على الجوع. ومن خلال ربط قدرته التنظيمية المحلية بالفرص العالمية، سيساعد **البرنامج** على مواصلة تركيز الاهتمام على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع. وسيعتمد **البرنامج** دورا تمكينيا أكثر، حيث سيعزز الشراكات الاستراتيجية التي تقوم على أوجه التآزر والتكامل، وتحقيق التكامل بين البرامج لمعالجة التحديات على نطاق المنظومة. ويعني ذلك الانتقال إلى دور أكثر تحفيزا، ودعم النظم ذات القيادة المحلية، وإعطاء الأولوية للملكية الوطنية، ووضع مبادرات مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

126- وسيواصل **البرنامج** الاسترشاد بالحكومات الوطنية، لتسريع التقدم نحو تحقيق أهدافها. وسيدعمها في تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ، وفي القدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية، مع الاستفادة من أموالها الخاصة. وتقدم المزايا النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع، جنبا إلى جنب مع سياسات المؤسسات المالية الدولية وقدرتها التمويلية، نموذجا مقنعا. وفي مجالات القدرة على الصمود والتنمية، فإن إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية تمكن **البرنامج** من دعم البلدان في توسيع نطاق برامجها وتعزيز استدامتها من خلال ترسيخها في الاستثمارات الوطنية وتمويل التنمية العالمية.

---

[72] **البرنامج**. 2021. *سياسة شؤون العاملين في **البرنامج***.

[73] **البرنامج**. 2024. *إطار المساءلة والحوكمة الخاص بواجب الرعاية*.

[74] تتمثل القيم الأساسية **للبرنامج** في التعاون والنزاهة والالتزام والشمول والإنسانية.

127- وسيواصل **البرنامج** دعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومراكز التميز بالاستفادة من الخبرات والابتكار والشراكات من أجل تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة بشكل فعال للجوع وسوء التغذية. ومن خلال تيسير التبادلات بين الأقران وتطوير القدرات والاستثمار المشترك بين البلدان النامية، سيستفيد **البرنامج** من التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز النظم الوطنية وتشجيع الشعور بالملكية والتضامن عبر الجنوب العالمي.

128- ويعمل **البرنامج** مع الشركاء لتحديد آليات الاستجابة الفعالة ووضع خرائط لها، باستخدام البيانات والإدارة القائمة على النتائج لتوجيه تصميم البرامج وتعزيز المساءلة. وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، وأكثر من 000 1 من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، يساهم **البرنامج** في الاستجابات التعاونية، بما يتماشى مع مزاياه النسبية. وفي مجالات أخرى، سيقوم **البرنامج** باستخدام قدرته التنظيمية المعترف بها لتيسير برامج الجهات الفاعلة الأخرى حيثما تقتضي الحاجة ذلك، وحيث يمكنها تقديم قيمة مضافة. وستظل التقييمات المنهجية للشركاء المتعاونين تضمن المواءمة مع مبادئ الأمم المتحدة والرؤية الاستراتيجية للمنظمة.

129- وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء من الدول الأعضاء على تحديد وابتكار وتنفيذ حلول للقضاء على الجوع وتوسيع نطاقها. ومن خلال تبادل الموارد والمعرفة والقدرات، سيواصل **البرنامج** العمل كشريك ووسيط من أجل التوصل إلى حلول مخصصة، مستفيدا من حضوره. وسيواصل **البرنامج**، من خلال العمل مع القطاع الخاص، بناء شراكات بالاستناد إلى القيم المشتركة التي توفر المساعدة التقنية ونقل المعرفة فضلا عن المساهمات المالية لحل المشاكل العالمية.

التمويل

130- يعتمد **البرنامج**، بوصفه منظمة تمول من التبرعات الطوعية، اعتمادا كاملا على المساهمات المقدمة من الشركاء من القطاعين العام والخاص وفرادى الشركاء للاضطلاع بعمله. ويعمل **البرنامج** بنشاط مع شركاء الموارد لتأمين التمويل المباشر لعملياته والدعم غير المباشر لتحقيق حصائل أوسع نطاقا في مجال الجوع. ويهدف **البرنامج** إلى زيادة التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به للتمكين من الاستجابة المرنة والعاجلة، والتخطيط الفعال، والقدرة على الصمود في الأجل الطويل. ويعد هذا التمويل مهما للغاية من أجل تعزيز إضفاء الطابع المحلي، حيث يسمح **للبرنامج** بنقل عملية صنع القرار والمسؤوليات إلى الجهات الفاعلة المحلية. وسيواصل **البرنامج** الدعوة من خلال الحوار الاستراتيجي مع الجهات المانحة في القطاعين العام والخاص واستخدام الأدلة لإثبات مكاسب الكفاءة التي تحققت من التمويل المرن.

131- ويسعى **البرنامج** إلى حماية شراكاته مع البلدان المانحة التقليدية وتعميقها. ويشكل هذا الدعم الأساسي الركيزة التي تمكّن **البرنامج** من تنفيذ عملياته وتمنحه مكانة تخوله ريادة الجهود الرامية للقضاء على الجوع. ويسعى **البرنامج** باستمرار إلى زيادة قاعدة تمويله وتنويعها. وتستثمر البلدان المستفيدة من البرامج بشكل متزايد في برامج **البرنامج** وتعتمد على دعمه للنهوض بالتنمية الوطنية من خلال تعزيز النظم الغذائية وبرامج الحماية الاجتماعية. ويجري استخدام منصات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للاستفادة من القدرات الإقليمية والدعوة من أجل تلبية الاحتياجات المحلية.

132- ويستكشف **البرنامج** حلولا مبتكرة للتمويل – مثل مبادلات الديون، والتمويل المختلط، وشراكات القطاعين العام والخاص – بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين، لمساعدة البلدان على إطلاق عنان الحيز المالي مع التركيز على القضاء على الجوع. كما يقوم **البرنامج** بصياغة وتنفيذ الحلول المالية المصممة لتتناسب مع الظروف المتغيرة، بما في ذلك من خلال الوصول إلى صناديق التنمية في ما يتعلق بمبادرات القدرة على الصمود، وصناديق المناخ في ما يتعلق بمشروعات التكيف وغيرها من الصناديق المواضيعية بحسب الاقتضاء.

133- وتشكل شراكات القطاع الخاص ركيزة أساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد في **البرنامج**، فالمنظمة تعمل مع الشركات، والمؤسسات، والجهات الخيرية والأفراد لحشد الدعم لولايتها في شكل التمويل، والخبرة، والابتكار، وإبراز الصورة. كما أن التعاون المباشر بين القطاع الخاص والمكاتب القطرية والإقليمية والعالمية أمر أساسي في تحديد الفرص المتاحة على المستوى الميداني وإقامة شراكات مؤثرة ومخصصة. كما سيستفيد **البرنامج** من مواطن قوته في اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ للاستفادة من التمويل الخاص الناشئ، بما في ذلك التمويل المناخي، من أجل تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود على نطاق واسع.

الأدلة

134- يواصل **البرنامج** التزامه باستخدام أدلة قوية ومناسبة التوقيت لتوجيه القرارات وتعبئة الموارد وضمان المساءلة. وسيوفر تحليل الأمن الغذائي والتغذية المعلومات اللازمة لتصميم البرامج، على أساس تقييمات محايدة للاحتياجات. وسيعمل **البرنامج** على تعزيز نظم الرصد الميداني لتحسين القدرة على إدخال تعديلات سريعة على البرامج استجابة للتغييرات في البيئات التشغيلية. وتماشيا مع إعادة ضبط العمل الإنساني، سيسعى **البرنامج** بنشاط إلى إجراء التقييمات المشتركة في البلدان الرئيسية، ويعزز قابلية التشغيل البيني، ويوسع نطاق تبادل البيانات للحد من التجزؤ في النظام الإيكولوجي للبيانات الإنسانية وتحسين الاستجابة الجماعية.

135- وحيثما أمكن، ستُصنف البيانات الرئيسية وفقا للسن والجنس والإعاقة وحالة الإقامة من أجل دعم الاستهداف والتواصل للتوعية وتصميم البرامج والرصد. وسيعزز هذا النهج الشفافية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وسيعطي **البرنامج** الأولوية للإدارة المسؤولة للبيانات لدعم الاستخدام المنهجي للتحليلات المتقدمة وتوفير البيانات باعتبارها منفعة عامة عالمية. واستنادا إلى خبرته الواسعة في جمع البيانات عبر الأجهزة المحمولة في الوقت الفعلي، سيستكشف **البرنامج** إمكانات التكنولوجيات الناشئة لضمان الحصول على معلومات تفصيلية بما فيه الكفاية في الوقت المناسب، من أجل دعم جمع البيانات بكفاءة من حيث التكلفة – وهو أمر بالغ الأهمية في ظل النقص في التمويل.

136- وتلتزم وظيفة التقييم في **البرنامج** التزاما راسخا بتوفير أدلة سهلة المنال ودقيقة وفي الوقت المناسب بما يضمن المساءلة ويدعم التعلم على نطاق المنظمة. وستواصل تقييمات السياسات والتقييمات الاستراتيجية وتقييمات حالات الطوارئ المؤسسية وتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، فضلا عن التقييمات اللامركزية وتقييمات الأثر لبرامج **البرنامج**، توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج، والمساهمة في قاعدة الأدلة العالمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

137- سيُجري **البرنامج** بحوثا مواضيعية لتعزيز فهم تكاليف البرامج وفوائدها وأثرها في الأجل الطويل، بما في ذلك تكلفة التقاعس. وسيدعم ذلك الجهود الرامية إلى تحسين العائد على الاستثمار إلى أقصى حد، وتحديد سبل الحد من الحاجة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية. وسيتعاون **البرنامج** مع شركاء البحوث ويضمن المواءمة مع المبادرات الأوسع نطاقا في هذا المجال.

الابتكار

138- يلتزم **البرنامج** منذ أمد بعيد بالاستفادة من التكنولوجيا والحلول المبتكرة لتعزيز الكفاءة والفعالية على المستوى التشغيلي. ويهدف **البرنامج** إلى تسخير الابتكار على جميع مستويات المنظمة، مع التركيز على تمكين الموظفين داخل البلد، ونشر الحلول المؤثرة، وتعزيز الشراكات القوية. ويدفع **البرنامج** عجلة الابتكار في المنتجات والعمليات والتكنولوجيا ونماذج الأعمال وآليات التمويل والشراكات بهدف وضع أكثر الحلول فعالية لمعالجة مسائل الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويوفر **البرنامج**، بوصفه شريكا موثوقا به على نطاق المنظومة، منصة لخدمات الابتكار الرامية إلى تعزيز أثر العمل الإنساني والإنمائي وفعاليته. وفي الوقت نفسه، سيواصل **البرنامج** إدماج تدابير التخفيف ذات الصلة من أجل التصدي للمخاطر الناجمة عن الرقمنة والابتكار.

139- وخلال السنوات الخمس المقبلة، سيستثمر **البرنامج** في الهيكلة المؤسسية، والتحول الرقمي، وحوكمة البيانات، وتحقيق التكامل في النظم بهدف ضمان تدفق البيانات وتحليلها بسلاسة، مما يتيح تحقيق الكفاءات الداخلية ويدعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات. وسيعمل **البرنامج** على توسيع نطاق الحلول الرقمية التي أثبتت جدواها في مجالات مثل الوجبات المدرسية، والحماية الاجتماعية، والقدرة على الصمود، في حين يعمل على تعزيز منصات بيانات المستفيدين لضمان الشفافية والإنصاف والاتصال الثنائي الاتجاه مع المجتمعات المحلية. كما يعمل **البرنامج** على تعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع نطاق التوصيلية الموثوقة، وتشجيع الدراية الرقمية – وهي جميعها أمور ضرورية لحماية النظم، وضمان الاستمرارية التشغيلية، وبناء منظمة أكثر سرعة وخفة لناحية الحركة. وفي إطار هذا التحول، سيعمل **البرنامج** كذلك على تعزيز الاعتماد المسؤول للذكاء الاصطناعي، بما يتماشى مع السياسات الداخلية للأمم المتحدة، من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم الاستجابات الإنسانية الأسرع والأكثر إنصافا، وإطلاق العنان للقدرات الجديدة في جميع البرامج.

الدعوة

140- سيعزز **البرنامج** قدراته في مجال الدعوة بوصفها أداة تمكينية استراتيجية لجهود التخفيف من وطأة الجوع وسوء التغذية. وبالاستفادة من حضوره العالمي وخبرته العميقة، يمكن **للبرنامج** أن يؤثر في صنع القرار ووضع السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفا. كما يؤدي المجلس التنفيذي دورا حاسما في جهود الدعوة التي يبذلها **البرنامج**، حيث يضخم الرسائل الرئيسية ويعمل مع الحكومات والشركاء من أجل النهوض بالأولويات المشتركة.

141- وأبرز مثال على قوة **البرنامج** في مجال الدعوة هو تحالف الوجبات المدرسية، الذي كان له دور حاسم في الدفع قُدما بخطة الوجبات المدرسية في البلدان وإدراج هذا الموضوع في خطة التنمية على المستوى العالمي. وقد أثبتت الدعوة التي يقوم بها **البرنامج** فعاليتها إذ أسفرت عن وضع أولوية سياسية عالمية جديدة، أدّت بالفعل إلى حصول 80 مليون طفل إضافي على وجبات مدرسية في السنوات الأربع الماضية، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل.

142- وسيركز **البرنامج** على مواصلة بناء التحالفات لتعزيز قدرته على تنسيق الجهود العالمية وتشكيل السياسات لتحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وسيركز **البرنامج** جانبا كبيرا من جهوده في مجال الدعوة على الحكومات المضيفة، والعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية لدعم تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لجهود الحد من الجوع. وكجزء من ذلك، سيوسع **البرنامج** نطاق مشاركته في الدبلوماسية الإنسانية للمساعدة في تشكيل البيئة السياسية والتشغيلية الأوسع للعمل الإنساني، من خلال معالجة القيود المفروضة على الوصول والتمسك بالقانون الإنساني الدولي. ولدعم هذه الخطة، سيستثمر **البرنامج** في بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاركة في السياسات الأولية، والتعامل مع بيئات الحوكمة المعقدة، وتيسير الحوارات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

143- وسيشارك **البرنامج** في الدعوة القائمة على الأدلة، مع تعزيز استثماراته في البحوث والتحليلات لدعم مصداقيته في مجال السياسات، وضمان أن تستند التدخلات إلى بيانات متينة وأفضل الممارسات. وسيضمن بناء القدرات داخل **البرنامج** وفي ما بين الحكومات والشركاء أن تكون الدعوة منسقة تنسيقا جيدا ومبتكرة ومستجيبة للتحديات الناشئة.

الإطار 3: الدعوة إلى العمل

أضحت ملايين الأرواح على المحك مع تآكل المساعدات الإنسانية، أي شبكة الأمان التي تمثل الملاذ الأخير في العالم. ويدعو **البرنامج** رسميا الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص والمواطنين حول العالم إلى تحويل هذه الاستراتيجية إلى عمل.

إن تكلفة التقاعس عن العمل الإنساني باهظة. تشير الأدلة إلى أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد العوامل المحركة الرئيسية لتدفقات اللاجئين.[75] ويلجأ معظم النازحين أولا إلى البلدان المجاورة بحثا عن الأمان، غير أن غياب الدعم يدفع بالكثيرين إلى مواصلة الرحلة نحو وجهات أبعد.[76] وفي عام 2024، أنفقت البلدان المانحة التقليدية **للبرنامج** 27.8 مليار دولار أمريكي لتقديم الدعم الأولي للاجئين عند حدود بلدانهم، أي حوالي 200 9 دولار أمريكي للشخص الواحد – ويزيد ذلك 74 مرة على ما أنفقته الجهات المانحة نفسها على المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم،[77] وهو 122 دولارا أمريكيا للشخص الواحد.

ويؤجج انعدام الأمن الغذائي عدم الاستقرار من خلال تعميق مشاعر اليأس والمظالم الاجتماعية، مما يجعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للاضطرابات والعنف. فعندما يعجز الأشخاص عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للعنف – ويصبح الغذاء أداة تجنيد قوية للجماعات المسلحة.[78] ولا يؤدي التقاعس عن العمل الإنساني إلى تفاقم هذه المخاطر فحسب، بل يقوض أيضا جهود بناء السلام والتعافي، مما يهيئ أرضا خصبة للنزوح والنزاع في المستقبل.[79]

---

[75] **البرنامج**. 2017. *الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي، والنزاع والهجرة الدولية*.

[76] *المرجع نفسه*.

[77] حسابات أجراها المؤلف استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. *مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الأولية في عام 2024*. *العمل الإنساني* (تم الاطلاع عليه في 23 يونيو/حزيران 2025). *نظام البحث عن بيانات اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*. (تم الاطلاع عليه في 23 يونيو/حزيران 2025).

[78] **البرنامج** في الولايات المتحدة الأمريكية. 2023. *جوعى إلى حد خطير*.

[79] Salehyan. 2018. *الحجة الاستراتيجية لإعادة توطين اللاجئين*؛ Loescher وMilner. 2005. *حالات اللجوء الممتدة: الآثار الأمنية المحلية والدولية (غير متاح على الإنترنت)*؛ Lischer. 2017. *أزمة اللاجئين العالمية: زعزعة الاستقرار الإقليمي والحماية الإنسانية*؛ Purkey. 2019. "العدالة التحويلية والضمير القانوني: مشاركة اللاجئين وعمليات السلام، والإعادة إلى الوطن، والمصالحة" في Bradley، وMilner وPeruniak، محررون. *أدوار اللاجئين في حل مشكلة النزوح وبناء السلام: ما وراء كونهم مستفيدين* (غير متاح على الإنترنت)؛ Hammar. 2014. *اقتصاد النزوح في أفريقيا: مفارقات الأزمات والابتكار*؛ Milner. 2019. "اللاجئون وبناء السلام والنهج الأبوي: دروس من موزامبيق" في Bradley، وMilner وPeruniak، محررون. *أدوار اللاجئين في حل مشكلة النزوح وبناء السلام: ما وراء كونهم مستفيدين* (غير متاح على الإنترنت).